البَابُ الأول

بين الصبا والشباب

شيء من التاريخ

إنه تاريخ القرن العشرين، الذى ولدت فى فجره، وتابعت أحداثه حتى اليوم، وأسهمت فى قدر منها، وهو كما يبدو تاريخ معاصر، وتسجيل التاريخ المعاصر ليس بالأمر الهين؛ لأنه شهادة يجب أن تؤدى على وجهها، وما أضرها إذا تحكمت فيها الميول والأهواء، أو إذا خضعت لعوامل التقرب والزلفى.

ويمتاز عصرنا بسرعة سيره، وتوالى أحداثه، وقليلا ما نحاول أن نسجلها فى حينها، وإذا عدنا إليها بعد زمن فقد تخوننا الذاكرة.

وكثيرًا ما نستسهل معالجة الماضى البعيد، ونتحاشى أن نعرض لما يتم فى جيلنا أو فى الأجيال التى سبقتنا، وإذا كنا نستمد من الماضى البعيد عبرة، فإن فى الماضى القريب ما يعيننا على تدارك نقص، وإنجاز ما لم يتم إنجازه.

ولهذا كله، رأيت أن أستعرض شيئًا مما عشت فيه، أو وقفت عليه؛ لا رغبة فى ترجمة ذاتية، أو فى تنويه بعمل كان لى فيه إسهام.

وسأتابع ذلك؛ خطوة خطوة؛ سيرًا مع الأيام، ومحاولاً أن أستخلص ما يمكن أن يستفاد من دروس.

أبو النمرس

قرية على بعد كيلو مترات من القاهرة

إنها قريتى التى نشأت فيها، وتابعت نموها وتطورها، ودون أن أعرض لاسمها، أحب أن أشير فقط إلى أنها عرفت فى القطر كله بتجارة خاصة هى تجارة «النمرسى» ويعنى بها أدوات المنزل المصنوعة من الصينى أو الزجاج، وأعتقد أن «أبو النمرس» عرفت ببنيها العاديين أكثر مما عرفت بكبار رجالها، وكثيرًا ما لفت نظر الجالسين على مقهى «بارااللوا» - مثلًا - فى النصف الأول من هذا القرن؛ شباب متحرك نشط؛ يعرض بضاعته وينجح غالبًا فى بيعها، ومما يسّر أمر هذه التجارة أن شباب أبناء «أبو النمرس» وجدوا فى القاهرة لدى بعض أقاربهم أو معارفهم من أهل قريتهم سندًا لهم أعانهم على الحصول على بضاعتهم دون حاجة إلى دفع مقدم أحيانًا، وإذا ما نجح الشاب فى مهمته؛ سدد كل ما يستحق عليه، ولا سبيل له لأن يتلاعب؛ لأن عمه أو خاله صاحب المتجر يعرفه، ويعرف أسرته.

وكان لتجارة «النمرسى» هذه شأن لفت أنظار الجيش البريطانى أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد لقيت فى «أبو النمرس» ضابطًا بريطانيًا يبحث عن مصانع الصينى والزجاج فيها؛ لكى يتعاقد معها، وأدهشه أن الأمر مجرد تجارة.

لقد عرفت «أبو النمرس» أول ما عرفتها، قرية صغيرة لا يجاوز عدد سكانها بضعة آلاف، فى حدود الخمسة أو الستة، وهى موزعة بين أسر محدودة أيضًا، ولكل أسرة حيها أو درجها، كما يسمونه، وما أشبه هذه التجمعات بالحياة القبلية لدى جماعة البدو، فأبناء العمومة وأبناء الخئولة يتلاقون ويتعاونون، ولهم دار كبيرة، تجمع بينهم جميعًا فى مناسبات خاصة، ولم تلبث هذه القرية الصغيرة أن نمت على مر الزمن؛ نمت حضاريًا وعمرانيًا، كما نمت ثقافيًا وتعليميًا، وصحيًا واجتماعيًا.

فمن الناحية العمرانية، أخذت الأحياء أو الدروب الصغيرة تنتشر فيما حول المبانى القديمة، وأضيف إلى القرية القديمة مساكن، شرقًا وغربًا، وشمالاً وجنوبًا، ونما العمران فيها نموًا ملحوظًا فى الستين سنة الأخيرة؛ إلى درجة أن مساحتها المسكونة الآن تكاد تصل إلى عشرة أمثال المساحة القديمة، واستلزم هذا النمو العمرانى، نموًا فى بعض الخدمات، فلم يكن للقرية القديمة إلا مسجدان، وأصبح فيها اليوم خمسة مساجد، وتضاعف عدد السكان، وزاد زيادة كبيرة؛ عن طريق أبناء القرية أنفسهم أو عمن رحل إليهم وعاش معهم وأصبح جزءًا منهم، ولا يقل عدد سكان هذه القرية، التى أصبحت اليوم مدينة، عن خمسين ألف نسمة.

وتحولت القرية الصغيرة إلى مدينة، فيها قسم من أقسام البوليس؛ يشرف عليها وعلى بعض القرى المجاورة لها، وإلى جانب هذا النمو، الحضارى والعمرانى، نرى نموا آخر تعليميا وثقافيا، ففى العقد الأول من هذا القرن، لم تكن «أبو النمرس» تعرف شيئًا إلا كُتّاب القرية، وربما تعددت هذه الكتاتيب، ولكنها كانت محدودة النطاق؛ بحيث لا يزيد تلاميذ كل كُتّاب عن خمسة عشر تلميذًا، وفى العقد الثانى حلت المدرسة الأولية أو الإلزامية محل كتاب القرية، وكانت «أبو النمرس» أولى القرى المجاورة

فى إنشاء مدرسة أولية فتحت أبوابها لبنيها، ولمن يسعى إليها من أبناء القرى المجاورة.

وفى العقد الرابع من هذا القرن تحولت المدرسة الأولية إلى مدرسة ابتدائية؛ بل إلى مدارس، وتنوعت هذه المدارس الابتدائية، ففيها مدرسة للبنين، وأخرى للبنات، وانتقل الأمر إلى المدرسة الإعدادية، ثم انتهى إلى المدرسة الثانوية، سيل تعليمى وثقافى متواصل ومتلاحق فتح أبواب التعليم العالى والجامعى لأبناء «أبو النمرس» جميعًا، وحصل عدد غير قليل منهم على ألقاب جامعية مختلفة؛ فاتجه منهم من اتجه نحو التعليم النظرى أو نحو التعليم العملى.

وصاحب هذا النهوض، التعليمى والثقافى، نهوض صحى واجتماعى أيضًا؛ ففى العقد الأول من هذا القرن لم تكن «أبو النمرس» تعرف إلا حلّاق الصحة، ومُولّدة القرية، وفى أخريات العقد الرابع، من هذا القرن، أنشىء فيها مركز اجتماعى فيه خدمات صحية واجتماعية، ثم أنشىء مستشفى صغير للعلاج والتطبيب، وسينمو بدوره؛ لكى يصبح مستشفى المدينة، بعد أن كان مستشفى القرية، وإلى جانب المستشفى والمركز الاجتماعى عيادات طبية أهلية متخصصة للطفولة أو لأمراض أخرى.

ولا شك فى أن هذا التطور يبعث على الأمل والتفاؤل، وما هو إلا نموذج لأمثلة أخرى تمت فى بعض قرى مصر شمالاً وجنوبًا.

وكم يذكرنى هذا التطور بما كان عليه ريفنا فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين؛ فقد طغت عليه بعض المدن فى الشمال أو الجنوب، وأهمل إهمالاً تاما فيما عداها من قرى ونجوع وأذكر أنى أثناء عودتى من بعثتى فى أوربا، عام خمس وثلاثين، صادفتنى على الباخرة سائحة فرنسية، وتبادلنا

الحديث عن جمال الريف الفرنسى، ولم تتردد محدثتى فى أن تقول: أتوقع أن يكون ريفكم فى ظروفه المناخية والجغرافية أجمل من ريفنا، ورددت عليها بأن اللمسات الحضارية لم تمتد بعد إلى هذا الريف، ومتابعة لرحلتها. إلى القاهرة ركبت معى فى قطار واحد، وألقت نظرة يمينًا وشمالاً، وقالت جملة مازلت أذكرها: «أين الريف المصرى؟».

والواقع أنه فى ذلك التاريخ لم يكن هناك ريف فعلاً، ولم يكن من يفكر فيه، ولعل هذا هو الذى ربطنى بموضوع المراكز الاجتماعية التى دعا إليها قسم الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية، عام تسع وثلاثين، وقنعنا بإنشاء أربعة منها فى القطر كله، لكى تكون تجربة نستطيع أن نتوسع فيها، وحظيت «أبو النمرس» بواحد من هذه المراكز الأربعة؛ أملاً أن يكون فى قربها ما يعين على متابعة التجربة وتدارك النقص فيها، وأشهد أن مركز «أبو النمرس» للخدمة الاجتماعية، الذى أنشىء عام تسع وثلاثين، بدأ بدءاً حسنًا، وسار فى طريقه سيرًا يدعو إلى التفاؤل، ويرجع الفضل فى ذلك إلى من تعهدوه؛ من مشرف اجتماعى، وطبيب نشيط، والنجاح والفشل يرجعان أساسًا إلى المنفذين والمشرفين.

وكنت أود أن يكون هذا المركز باعثًا على متابعة التجربة، ونشرها فى قرى الريف المختلفة، وإن كان الإيمان بالريف غير ملحوظ بدرجة كافية، هذا إلى أنه شغلتنا شواغل أخرى، وأخصها حرب فلسطين، وبقينا حتى عام ثلاثة وخمسين عند عدد محدود من هذه المراكز، بعضها حكومى، وبعضها الآخر أهلى.

وخطونا بالريف خطوة أخرى فى الماء والنور، وهما خطوتان موفقتان، ولهما أثرهما الواضح فى الرقى الصحى والحضارى، وتكملها الطرق العامة،

والمرافق الأخرى، وأعتقد أن ما تم فى عشر السنوات الأخيرة يبعث على الأمل.

وبدأنا نحس فعلاً بأثر الحكم المحلى، فخرجنا من مركزية العاصمة إلى عواصم أخرى، تحس بوجودها، وتتنافس فى أداء رسالتها، وعلى السادة محافظى الأقاليم عبء ثقيل فى تعهد قرى محافظاتهم ومدنها، وهم بحمد الله سائرون، وإذا كنا قد خرجنا من مركزية العاصمة الكبرى إلى المحافظات، وإلى المدن الكبرى فى شتى المحافظات، فإنى أود ألا نقع فى مركزية جديدة، هى مركزية عاصمة المحافظة، وفى وسع كل محافظ أن يستعين بالجهود الذاتية، وبالقيادات المختلفة فى جميع أنحاء محافظته، والعبء ثقيل.. والنهوض متعدد النواحى، ومن الخير أن يضطلع به كل من هو أهل له.

وقد قلنا بالمجالس القروية، إلى جانب مجلس المحافظة والمركز، وأود أن يكون لمجلس القرية وجود حقيقى، ورسالة ملحوظة، وقد عشت فى العقدين الثانى والثالث من هذا القرن مع ما يمكن أن نسميه «مجلس قرية أبو النمرس» الذى كان مكونًا من بعض رؤوس العائلات، دون أن ينصبهم الحاكم الأعلى، أو أن ينتخبهم الجمهور، وكانت لهم لقاءات منتظمة، عصر كل يوم، تجمع بين شيوخ الأسر المختلفة، فيتذاكرون فى بعض المشاكل، وفى شىء من ضروب الإصلاح، ولم يعز عليهم قط حل مشكلة، ولم أشعر فى مجالسهم بمؤيدين ومعارضين، فهل لنا أن نكون مجلس قرية اليوم فيه شىء من هذه الصورة؟ وأستطيع أن أقرر أن شيوخ قرية «أبو النمرس» - وكان عددهم لا يزيد على عشرة - لم يَدَعوا خصومةً إلا فضوها، ولا خلافًا إلّا قضوا عليه، وعرفت قريتهم بالسلام والمسالمة، وبالانتماء القوى إليها، وأحسوا حقيقة بأن ذلك واجبهم، أدوه عن طيب خاطر، وسعدوا بنشر روح الوئام والسلام، أنا أعرف أن الشباب

يجب أن يساهم فى هذه الجهود، ومن المصلحة أن يفتح الطريق أمامه، ما دام يؤمن بالخدمة العامة، ويرحب بها، ولعل هذه هى الناحية التى تحتاج إلى تربية متصلة فى البيت والمدرسة، وملخصها رعاية الضعفاء والمحتاجين، ومعاملة المواطنين على قدم المساواة، ومحاربة شهوة النفوذ والسلطان، أو الكسب والاستفادة.

وفى تجربة «أبو النمرس» ما يحملنى على أن أوجه النظر إلى أمر آخر، يجب أن نرعاه فى نهوضنا وعمراننا، سواء فيما يتعلق بالقرى القديمة أو القرى الجديدة، ذلك الأمر هو أن نخطط، لما يراد إنشاؤه، تخطيطًا ينزل عنده جميع المنتفعين على السواء، ويخضع لرقابة متصلة؛ ذلك لأن الأرض أصبحت تضيق بنا، وإذا أحكمنا تخطيطها وفرنا منها الشىء الكثير، وها نحن أولاء قد اتجهنا أخيرًا نحو الصحراء الشرقية والغربية، وعلينا أن نتوسع فى ذلك شمالاً وجنوبًا، ويكفى أن أذكر بهذه المناسبة «مصر الجديدة»، التى أصبحت حقيقة مدينة قائمة بذاتها، مستكملة لكل مرافقها، ولم نَعُدْ فيها لا على حقل ولا على مزرعة، وأملى كبير فى أن نرى قريبًا «مدينة المقطم» أو مدينة الأهرام، وقد اتسع صدرها لمساكن ومرافق مخططة ومدروسة، والصحراء الغربية أفسح صدرًا وأوسع مجالاً وها نحن أولاء، ننشىء فيها مدنًا جديدة، ستثبت وجودها يومًا ما، وقد تطلب استكمال مدينة «مصر الجديدة» نحو قرن تقريبًا.

الأسرة الكبيرة

مجتمع ينتمى إلى جد أعلى، ويحمل اسمه، ويرتبط أفراده بلحمة الدم أو النسب ويسمى «الأسرة الأبوية»، ولعله أول صورة من صور التجمعات البشرية، وعنه نشأت القبيلة والنجع والقرية والمدينة، ويحرص أفراد هذه الأسرة الكبيرة على أن يكون بعضهم إلى جانب بعض؛ فيسكنون دارًا واحدةً، إن إتسعت لهم، أو يبنون دورًا متجاورة، والشعور بالقرابة والانتماء عندهم قوى واضح، ولرب هذه الأسرة نفوذه وسلطانه، نفوذه فى الداخل؛ فيشعر أفراد الأسرة جميعًا باحترام صادق له، ونزول عندما يأمر به أو يوجه إليه، ونفوذه فى الخارج؛ يعطيه الحق فى أن يتكلم باسم الأسرة دون أن يخرج أحد من أفرادها على كلمته، وهؤلاء الأفراد متعاونون متضافرون اقتصاديًا واجتماعيا، ومتمسكون بصلة القرابة فى زواجهم وتكاثرهم، ومن الأسرات الكبيرة ما كان له تاريخ فى حياة أمة أو مجتمع قديمًا وحديثًا، وربما دب الفساد فى بعض أفراد هذه الأسرة فكان شيخها وربها كفيلًا بجمع الكلمة وتوحيد الصفوف.

وقد عاشت هذه الأسرة الكبيرة معنا فى تاريخنا المعاصر وحتى منتصف القرن العشرين، عاشت فى الريف كما عاشت فى المدينة، وعرفنا فى القرية بيت الأسرة الكبير الذى يعيش فيه أبناؤها أو يلتقون فيه كلما دعا الأمر، وعرفناه فى المدينة أيضا، وفى القاهرة أسرة كبيرة عُرِفت فى أوائل هذا القرن – بتخصصها فى نشاط تجارى أو صناعى معين، وسكن أفرادها،

البالغ عددهم أحيانا نحو المائة أو يزيد، فى دار واحدة.

وقد نشأت فى أسرة من هذه الأسر الكبيرة التى ضمت نحو ستين فردًا بين أجداد وأبناء وأحفاد، فتلاقت فيها أجيال ثلاثة، على الأقل، وقد تزيد على ذلك وكان رب الأسرة مسئولاً عن بنيه جميعًا، يحرص كل الحرص على أن يتناولوا معه طعام الغداء والعشاء.

وفى هذه الصلة ما ربط القلوب وحقق الرعاية، ففتح رب الأسرة الباب أمام أعضائها تعليمًا وتثقيفًا وسلك بهم مسالك الإنتاج زراعيًا أو تجاريًا، ولازلت أذكر حفل زفاف فى هذه الأسرة الكبيرة جمع بين خمسة من أبنائها : أخوان لرب الأسرة وثلاثة من أبنائه، وأقام كل هؤلاء فى دارهم الفسيحة، وبعد زمن تطلع بعضهم إلى أن يكون له مسكن خاص، ولم يتردد رب الأسرة فى أن يعاونهم على ذلك، وأنشأ لكل واحد من أخويه دارًا خاصة به، ولا تزال الدار الكبيرة التى جمعت أفراد هذه الأسرة على وضعها القديم، وإن خرج منها قدر غير قليل من سكانها، وبقى من بقى خاضعا للتطور الاجتماعى الشامل الذى انتقل من الأسرة الكبيرة الكثيرة العدد إلى الأسرة الزوجية المحدودة الأفراد. وأصبحت الأسرة الكبيرة أو الأبوية فى حكم التاريخ ولم يبق منها إلا بقايا هى قطعًا إلى زوال.

والأسرة الزوجية المكونة من الأب والأم وأولادهما هى أسرة اليوم والغد ولا سبيل لأن نعود إلى الوراء مرة أخرى، لكنا نود لهذه الأسرة أن تؤدى رسالتها على وجهها وأن يحس ربها بمسئوليته إحساس رب الأسرة الكبيرة الذى أشرنا إليه من قبل، فيقترب من بنيها، ويرعاهم ويشملهم بعطفه كلما كانوا فى حاجة إليه، وهى كما قالوا «اللبنة الأولى فى بناء المجتمع». وزحمة الحياة ربما صرفت الأبوين عن أداء هذه الرسالة، ولكنه

تقصير لا يغفر، وسيندمون عليه يوم لا ينفع الندم، ومسئولية الأب والأم فى تنشئة بنيها تفوق كل مسئولية.

ويلاحظ أن الأسرة تحاول أحيانا أن تلقى عبء هذه التنشئة كله على المدرسة، وهذا خطأ واضح، فهناك جوانب إن لم يرعها الأب والأم فلن يستطيع أحد سواهما أن يرعاها، وقد قيل :

«من لم يؤدِّبْه والداه.. أدَّبه الليلُ والنهارُ»

وأدب الليل والنهار غالى الثمن، وبعيد المنال.

فالتربية الروحية، والتربية الأخلاقية يجب أن تنبت فى البيت أولاً، وإذا لم يحقق الأبوان فى ذلك قدوة عملية صالحة فلن يستطيع أحد سواهما أن يحققها.

ومرحلة الطفولة أضحت قصيرة، ولكنها - نظرًا لقصرها - تتطلب قدرًا أكبر من الرعاية، وتليها مرحلة أخرى بين التاسعة والثالثة عشرة، وهى مرحلة حرجة تتطلب يقظة من الأبوين، ووقوفًا على نوع الأصدقاء والزملاء الذين يخالطون الأبناء والبنات، ويجب أن يعالج الشباب فى أسرته معالجة خاصة، يشعر فيها بالاستقلال والزمالة، فيتبادل أبوه معه الرأى، ويضع أمامه بعض المشاكل الملائمة، وقد قيل قديمًا : «لاعب ولدك سبعًا، وأدبه سبعًا، وصاحبه سبعًا، ثم اجعل حبله على غاربه». نشكو من انحراف الشباب، ومن عدم تقديره للمسئولية أحيانًا، ومن الإنصاف أن نسأل الآباء : هل أدوا رسالتهم على وجهها ؟

والأسرة الزوجية نفسها أصبحت أشبه ما تكون بمصنع تفريخ لتكوين أسر جديدة هى من صنيعها، فمضى الزمن الذى كان يسكن فيه الابن مع أبيه فى بيت واحد، وإذا كانت أزمة المساكن قد دعت إلى شىء من ذلك

الآن فإنها أزمة طارئة، ومنذ ثلث قرن تقريبا نحس بأن الأبناء متى تزوجوا يحرصون على استقلالهم، وعلى أن تكون لهم حياة خاصة بهم، وعقدة البنت محلولة من قديم، فهى تخرج من أسرتها الأبوية إلى أسرة زوجية جديدة هى ملاذها ومقرها، ونحن من أنصار هذا الاستقلال، وقد دعونا إليه من قبل، ولكن ليس معنى الاستقلال انقطاع الصلة، وإهمال حقوق القرابة، وهذه ظاهرة بدأنا نحس بها، ونشكو منها، إلى حد أن الأم أصبحت تحسُّ بقربها من ابنتها وإن تزوجت بعيدًا عنها أكثر من قربها من ابنها الذى يُعْنَى بحياته الخاصة، وفى الواقع أنه كان فى الأسرة الكبيرة معان من تعاطف وتراحم، وشعور بالصلة والقرابة، بدأنا نفقدها، ولا نكاد نستمتع بها، وهنا يجىء السؤال : هل تؤدى الأسرة المعاصرة رسالتها على وجهها؟

إن أوربا بدأت تشكو من تلاشى الحياة الأسرية، وأذكر أنى زرت عام خمس وخمسين أسرة أمريكية تقيم فى ولاية نيويورك، وهى مكونة من أب وأم وبنتين إحداهما تعمل فى «سان فرانسيسكو» والأخرى تعمل فى «واشنطن» وقد سألت الأبوين عن بنتيهما فقالا : إنهما تصنعان حياتهما كما تريدان، وقد بقيت فى هذه الأسرة أسبوعًا كاملًا وظللت أرقب أن أرى إحدى الفتاتين أو أن يُسمع صوتها فى «التليفون» من «سان فرانسيسكو» أو من «واشنطن» – وهو يسير كل اليسر – ولكن لم يحدث شىء من هذا فهل نحن سائرون إلى نهاية هذا الشوط؟ لا شك فى أن ذلك يعد خسارة كبيرة، ويقضى على معالم الحياة الروحية التى نفتقدها الواحد تلو الآخر، ونحس منذ الآن أن شعور رب الأسرة الصغيرة بواجبه ومسئولياته الأسرية فى تضاؤل مستمر، وهو دون نزاع أضعف من شعور رب الأسرة الكبيرة، وما أحرانا أن نتنبه إلى ذلك، وأن نربى فى نفوس أبنائنا وبناتنا روح الانتماء، والانتماء إلى الأسرة دعامة أساسية للانتماء إلى الوطن، ومن لا أسرة له لا وطن له.

كتّاب القرية

مبعث النور والعرفان فيها قبل أن تعرف معاهد التعليم الحديثة، كان الوسيلة الأولى لحفظ القرآن، وتكوين قرائه ومرتليه، ولعل الريف المصرى كان أعظم حظًا فى هذا من ريف بلاد عربية وإسلامية أخرى، وشاء التشريع للجندية قديمًا أن يعفى حافظ القرآن من أداء هذا الواجب الوطنى، تشريع أريد به فى الغالب الحد من عدد الجنود المصريين، وعدم تمكين مصر، منذ بدأ الاحتلال البريطانى، من تكوين جيش مصرى يعوّل عليه، لا سيما وثورة عرابى كانت درسًا، يبعث على الحيطة والتأمل، ولكن هذا التشريع من ناحية أخرى دفع أسرًا كثيرة إلى أن تحفظ أبناءها القرآن؛ كى يعفوا من الجندية. ومن بين هؤلاء الحفاظ من احترف تلاوة القرآن وترتيله فى المناسبات المختلفة، أو فى بعض المساجد والمجتمعات، وكان حظ مصر عظيمًا من هؤلاء القرّاء الذين عنوا بترتيل القرآن وتجويده، واستطاعوا أن يغذوا البلاد العربية الأخرى، عندما تدعو الحاجة، وأخشى ما أخشاه أن نفقد هذا الجانب من تربيتنا الدينية، ومن رعايتنا للقرآن، وذلك لأن أقسام تحفيظ القرآن التى نلجأ إليها الآن، لم تصل بعد إلى ما كان يصل إليه كُتّاب القرية، وما أحوجنا أن نرعى هذا الجانب رعاية حقه، وكان بيننا قرّاء لهم ماض مجيد، سجلنا من أصواتهم ما سجلنا، وجدير بنا أن نتابع تسجيل كل صوت يستحق ذلك، وأن ننشىء أجيالاً جديدة تخدم القرآن وتحسن ترتيله، وإلا عشنا على الماضى

دون أن نعد للحاضر والمستقبل شيئًا يذكر.

وكُتّاب القرية أيضًا كان المصدر الأول لتعلم القراءة والكتابة، وكَتَبَتُنا فى القرن الماضى، وفى العقدين الأولين من هذا القرن، نشأ أغلبهم فى هذه الكتاتيب.

ولم يكن خطهم جيدًا ولكنهم سجلوا عقودًا ضرورية، ووثائق لم يكن ثمة سبيل لحفظها إلا عن طريقهم، وحسابات القرية وخطاباتها، قراءة وكتابة، إنما قامت على من نشئوا فى كُتّابها، وإليهم يرجع دائمًا لقراءة نص، أو تصحيح عقد، أو سند، أو كتابة خطاب للغير، ولم يكن عددهم وافيًا كل الوفاء لسد الحاجة، ولكنهم كانوا سعداء حين يطلب إليهم أداء هذه الخدمة.

وعرفت فى «أبو النمرس» كُتّابين اثنين فى العقد الأول من هذا القرن، كانا فى مكانين متواضعين، وحَرَصا على أن يكونا على مقربة من مسجد، أو زاوية للصلاة، وكان عدد التلاميذ فى كل واحد من هذين الكُتّابين لا يزيد عن عشرين تلميذًا، وعلى رأسهم سيدنا وعَرِّيفه وكان سيدنا يعرف كل واحد من تلاميذه معرفة تامة، يعرفه فى شخصه، ويعرفه فى أسرته، ويحاول أن يطمئن على أخبار الأسرة كلها، ويتخذ من تلاميذه أبناء مقربين إليه، وهم أنفسهم كانوا يشعرون بهذه المودة الصادقة، وقد يقسو أحيانًا، وإن كنت لم أر الفلقة فى الكتاب الذى قضيت فيه بضع سنوات، على أن قسوته كانت للخير، وفى سبيل الخير.

ولم يخل كتاب القرية من وسائل الترويح، فقد كان يتلمس المناسبات لكى يروح عن تلاميذه، فيحتفى بالطفل الذى حفظ سورة أو سورتين ويسعد بأن يُكتب له جزء من القرآن فى لوح مُنمق على يد العريف؛ لكى

يكون تنويهًا بنجاحه، وكان معلم القرية فى كتابه هذه، أقرب إلى المتعبد بعمله منه إلى الموظف والمحترف.

فما كان يحدد أجرًا، ولايقيد حسابًا لكل تلميذ، بل تُترك الأمور لأريحية أولياء هؤلاء التلاميذ، وما يقدم كان أقرب إلى الهدية، منه إلى الأجر المعلوم.

وكثيرًا ما كان معلم هذا الكُتّاب هو إمام الصلاة، وخطيب المسجد، وفى ذلك ما يدفع تلاميذه وأبناؤه، إلى أن يتشبهوا به، ويسيروا خلفه، فكانوا يصلون وراءه، ومن تخلف منهم عن موعد الصلاة، يسعده أن يؤم مجموعة أخرى من زملائه فى صلاة الظهر، أو صلاة العصر.

فلم يكن الكُتّاب مجرد معهد لتحصيل معلومات أو حفظ للقرآن، بل كان وسيلة أيضًا من وسائل التربية الدينية والخلقية؛ ذلك لأن معلم القرية كان نموذجًا فى مسلكه، يشجع على الصدق، ويحث على الأمانة، ويباهى بأبنائه الحسنى السلوك، وإذا بدرت من أحدهم بادرة، عالجها بنفسه، وإلا اضطر أن يشرك الأسرة معه، وأحرص على أن أقرر أنه لولا «كُتّاب القرية» ما كان يقدر لى، أن أحفظ القرآن جميعه، وقد أكملت هذا بدراسة شىء من علوم القراءات على أيدى أستاذ من أساتذتها الكبار، والقرآن ذخيرة لها شأنها فى سلوك المرء وثقافته وقَلّ من يحفظ القرآن كاملًا اليوم، وقد بدأنا نحس بالحاجة الماسة إلى تعليم الناشئ وتحفيظه قدرا منه، وتلك مهمة تتطلب رعاية وحسن اختيار لما يقدم من نصوص قرآنية يجب أن تتمشى مع أعمار التلاميذ.

وأنا لا أدعو إلى أن نعود مرة أخرى إلى كُتّاب القرية، ولكنى أحببت فقط أن أوجه النظر إلى جانبين من جوانبه؛ أولهما : قرب المعلم من تلاميذه، وإحساسهم بأبوته، ولعل هذا من ألزم الأشياء فى رياض الأطفال،

والمدرسة الابتدائية، وعسى ألا ننقيّد بأمر الدرجات والمرتبات للسادة المدرسين والمدرسات، ونتخير منهم آباء وأمهات، اكتملت خبرتهم، وتقدمت سنهم نوعًا لكى نكل إليهم أمر الطفل الناشئ فيما بين الرابعة والعاشرة من عمره.

وأذكر أن أستاذًا جليلًا لى فى معهد عال كان يقول : ليتنى أستطيع أن أعود إلى رياض الأطفال والمدارس الابتدائية لكى أُشْعِر تلاميذها بشىء من الحنان والمحبة.

وأمر آخر كان سر نجاح الكُتَّاب فى مهمته على تواضعها، هو الاكتفاء بعدد محدود من التلاميذ.

تلك قضية أرجو ألا نغفلها، وقد أخذت بها معاهد التعليم فى البلاد النامية، ووقفت فصول رياض الأطفال على خمسة عشر تلميذًا، أو عشرين على الأكثر، وفى مرحلة التعليم الابتدائى على خمسة وعشرين.

ويظهر أن إحساسًا قويًّا بدأ يدفعنا إلى العودة إلى كُتَّاب القرية، إلى حد أن بعض المفكرين يطالبون بإحيائه، ولا أدرى : لماذا نحن مولعون بالثنائية فى نظمنا التعليمية، فنأبى إلا أن نضع مرة أخرى إلى جانب المدرسة الابتدائية كُتَّابا لحفظ القرآن، ولو عُنِينا بهذا الأمر فى المدرسة الابتدائية نفسها لربينا الناشئة على حفظ قدر ملائم من القرآن الكريم، أما القرّاء والمتخصصون فى التلاوة وتجويد القرآن فطريقهم الواضح هو قسم حُفَّاظ القرآن الذى لا يقف عند سن معينة، وينبغى أن يفتح بابه للراغبين والطالبين، وأن يقوم عليه من هو جدير به.

❁ ❁ ❁

المدرسة الأولية

ضرب من التطور فى مرحلة التعليم العام، وهو تدرج يسير وَرِثت فيه «المدرسة الأولية» أعمال «كتاب القرية» وهذبتها ونقتها، وترجع هذه المدرسة إلى أوائل العقد الثانى من هذا القرن، وقد قدرلى أن أتتلمذ فيها، وأشهد أن التعليم الأولى فى جملته بدأ بدءًا حسنًا فى أماكنه واختيار مدرسيه، ولم تتردد الدولة فى أن تنشئ مدارس أولية فى قرى مختلفة، وقد توسعت فى ذلك بقدر ما سمحت مواردها، وأنشأت مدارس خاصة لإعداد معلمى المدارس الأولية، وكان من حظى أن تتلمذت لشيخين من شيوخ هؤلاء المعلمين، كانا يسكنان على بعد بضعة كيلو مترات من المدرسة، ولتعذر وسائل النقل استطاع كل واحد منهما أن يركب حماره ليجىء فى موعده، ولم يتخلّف يومًا قط. ولا أزال أذكر سعادتهما حين كانا يوفقان فى شرح موضوع أو حل مسألة حسابية، وعرفت فيهما نظام «مدرس الفصل» الذى يضطلع بمواده المختلفة ويلتصق بأبنائه التصاقًا تامًّا، وهو نظام مقرر فى رياض الأطفال ومرحلة التعليم الابتدائى، وكلى رجاء أن تمكننا وسائلنا من الأخذ به دائمًا.

علمتنى هذه المدرسة العناية بتحسين الخط، وإتقان القراءة، وقدرًا من علم الحساب وتوسعت - ما استطاعت - فى علوم الدين والأخلاق، واشتمل الفصل على نحو عشرين تلميذًا من أعمار متقاربة، وهذه مسألة لها وزنها فى مرحلة التعليم العام، وكثيرًا ما يعز علينا الآن احترامها، ولم

أنس أحدًا ممن اشتركوا معى فى هذا الفصل الصغير، فمنهم من تابع السير فى دراسته، ومنهم من توقف عند مرحلة التعليم الأولى، وكان له أثر فى تدبير شئون القرية وتصريف أمورها.

وأمر آخر لمسناه فى منتصف القرن الماضى، وهو أن الوعى التعليمى ينمو باطّراد فى مدننا وقُرانا، ينمو بدرجة قد لا تستطيع مواردنا أن تلاحقها، فقرية «أبو النمرس» التى كان فيها مدرسة أولية واحدة للبنين انضمت إليها بعد عشرين عامًا مدرستان أخريان إحداهما للبنات والأخرى مشتركة بين البنين والبنات. ولا أزال أذكر يوم أن كنت مقررًا للجنة المالية بمجلس الشيوخ أن وزارة المعارف حينذاك كانت تطلب عند إعداد الميزانية الاعتمادات اللازمة لمرحلة التعليم الأولى على أساس ما كانت تتوقعه من إقبال التلاميذ، ثم لا يكاد يبدأ العام الدراسى حتى تضطر لفتح فصول جديدة سدًا لحاجة الراغبين، وتلجأ إلى طلب اعتمادات إضافية، واستمر الأمر على ذلك سنين متوالية، ونحاول جاهدين أن نقضى على مشكلة المتخلفين عن التعليم، وكثيرًا ما عز علينا ذلك.

ولهذا الوعى النامى دلالته، وأملنا كبير فى أن تتوفر لنا الوسائل الضرورية لمواجهة هذا الوعى فى مرحلة التعليم العام على مختلف درجاته، ونلاحظ جميعًا أن مشكلة الكم وكثرة العدد تطغى على مشكلة الكيف والإتقان والإجادة، ويوم أن تعود فصولنا الدراسية فى المراحل البادئة إلى أعدادها المعقولة نستطيع أن نقول إن البناء الأساسى لتكوين المواطن الناشئ تكوينًا سليمًا قد توفر لديها، ولابد أن نوفر لهذا النشء أماكن ملائمة، ومدرسين يطمئنون إلى أداء واجبهم ويقبلون عليه فى رغبة وإخلاص.

والمدرسة الأولية ثمرة من ثمار الحكم المحلى الذى عرفناه فى صورة

متواضعة على شكل مجالس المديريات، عرفناها فى العقد الثانى من هذا القرن، وعشنا معها نحو خمس عشرة سنة قبل أن نتجه إلى الحياة البرلمانية، ومجالس المديريات حلقة من حلقات التمثيل الشعبى جديرة بأن نستذكرها؛ لأنها قامت فى الأغلب على أيدى شيوخ من وجهاء الإقليم؛ رغبوا رغبة صادقة فى أن ينهضوا بإقليمهم ثقافيًا وصحيًا، وأنشئوا مدارس أولية، وأخرى ابتدائية وثانوية، وأضافوا إليها بعض المستوصفات والمستشفيات، وأحرص على أن أسجل - مع التقدير - إدراكهم لرسالة الفتاة فى تكوين الأسرة والمجتمع، فأنشئوا فى عواصم الأقاليم مدارس ثانوية للبنات منذ العقد الثانى من هذا القرن، وسعدت حقا بأننا قضينا على ثنائية كُتّاب القرية والمدرسة الابتدائية، أو الأولية، وهى ثنائية لم يكن ثَمّة مبرر لها.

وقلنا بإلزامية التعليم، وضرورة أن ينال كل مواطن حظه من التعليم، ولم يستجب بعض الآباء فى البداية استجابة صادقة، ولكنهم انتهوا إلى إيمان بضرورة التعليم، وكان الإقبال الذى عجزت مواردنا ومدارسنا عن مواجهته وسد حاجته، وخطونا بالمدرسة الأولية خطوة أعلى، وحولناها إلى مدرسة ابتدائية، ووفرنا لكل قرية من المدارس الإبتدائية ما يتناسب مع عدد سكانها.

وحاول الجهد الذاتى فى بعض القرى أن يقوم بنصيبه، ولم تقف الرغبة فى التعليم عند المدرسة الإبتدائية، بل جاوزتها إلى المدرسة الإعدادية، وتخطتها أحيانا إلى المدرسة الثانوية، وعرفت بعض القرى المدرسة الثانوية التى فتحت أبوابها لأبنائها، وأبناء بعض القرى المجاورة، وإن ضاقت مدرسة القرية ببنيها، اتجه عدد منهم نحو أقرب مدينة، لكى

يستكمل تعليمه فى مدرسة أميرية أو أهلية.

ومما يؤسف له أن بعض المدارس الابتدائية – تحت ضغط العدد الزائد وقلة المدرس المؤهل – كانت تخرج «شبه أميين» لا يلبثون أن ينسوا كل ما تعلموه، إذا لم يتابعوا السير، ولم يكن سيل الأمية الجارف راجعًا فقط إلى العدد الذى لم يجد له مكانًا فى المدرسة الابتدائية، بل إلى عدد آخر مر بها ولكنه فارقها بزاد ضعيف، وتكوين المواطن الصالح فى القرن العشرين أصبح لا يكفى فيه مجرد تعلم القراءة والكتابة، بل تتطلب حياتنا الحاضرة تعليمًا أقوى، وتثقيفًا أتمّ، وكنا نقول فى الماضى: إن مدة الإلزام أربع أو خمس سنوات، وظننا أن فيها ما يكفى لإعداد المواطن الصالح، والتعليم الأساسى الذى ننشده اليوم يصعد بها إلى تسع سنوات، تشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية معًا، ويرمى إلى تكوين ناشئ يستطيع أن يواجه متطلبات الحضارة المعاصرة فى علومها وفنونها، فى أجهزتها وآلاتها، فى اختراعاتها ومبتكراتها، ونحن حديثو عهد بهذا التعليم، وما أحوجنا إليه، وما أحوجنا بوجه خاص أن نحققه تحقيقًا كاملًا.

وآن الأوان لأن نقضى على التفرقة بين شاب لم يعرف إلا التعليم الإلزامى، وآخر كان من حظه أنه نهل من حياض التعليم الابتدائى، وكانت تفرقة مريرة، وفى التعليم الأساسى ما يعين على أن ينهل الناشئون جميعًا من معين واحد، ولهم بعد ذلك أن يسلكوا سبل التعليم الفنى: من صناعى، وزراعى، وتجارى، وما أحوجنا أن نمضى فى هذا التعليم، وأن نربطه بالحقول والمصانع والمتاجر، حتى يجمع بين الدرس النظرى والتجربة العملية، وفى وسع من شاء – ممن أتموا مرحلة التعليم الأساسى – أن يتجه نحو التعليم الثانوى والعالى، على أن يكون أساس هذا الرغبة الصادقة، والاستعداد الكامل، ومراعاة متطلبات المجتمع وحاجاته، وعلى سياستنا

التعليمية أن ترعى هذا وتقدره قدره، ولا يكفى فى هذا مجرد نسب النجاح الرقمية، والحلول الآلية، ومكاتب التنسيق، ونظام القبول فى التعليم العالى والجامعى يحتاج إلى إعادة نظر.

المعاهد الدينية

أنشئ الأزهر فى منتصف القرن الرابع الهجرى، وأريد به أساسًا أن يكون مدرسة مذهبية تعنى بتكوين الدعاة والمرشدين، الذين يُوَجَّهُون إلى مختلف الأقطار، وقد نجح الفاطميون فى شىء من ذلك، وتوسع الأزهر حينذاك فى دراساته الدينية واللغوية، وأضاف إليها قدرًا من الدراسات العلمية والفلسفية. وما أن استولى صلاح الدين على مصر حتى أخذ الدرس الأزهرى ينحو نحوًا آخر، وقام بخاصة على دراسة الفقه والتوحيد وعلوم النحو والصرف، وأفسح المجال لشىء من دروس الفلسفة والمنطق، وكانت دعامته الأولى المذهب السنى، لم يقف فى الفقه عند مدرسة بعينها، بل كان فيه درس للفقه الشافعى، وآخر للفقه المالكى وثالث للفقه الحنفى، إلى جانب الفقه الحنبلى، واتسمت دراساته الكلامية بالعناية بالمذهب الأشعرى، مع التعرض لقدر من آراء الماتُرِيدِيَّة وبعض الفرق الكلامية الأخرى، وفى ذلك ما فتح أبوابه لطلاب العلم من المصريين والأجانب الوافدين من الأقطار العربية والإسلامية، وبخاصة من يستمسكون بالمذهب السنى، وأعد مساكن وأروقة لهؤلاء الطلاب الوافدين من شاميين وعراقيين أو مغاربة بين تونسيين وجزائريين، وبعض أبناء المغرب الأقصى، فكان يسهم مع جامع الزيتونة فى تونس والقرويين بفاس فى نشر التعاليم السنية، وكانت له، دون نزاع، قيادة بين هذه المعاهد الكبرى ونستطيع أن نقرر أنه احتفظ بهذه التعاليم، وكان سندًا للحكم العثمانى.

وقام منهجه فى الدرس على أساس من نصوص متفاوتة فى حجمها وأسلوبها، فكان أصغرها يسمى «متنا»، يحاول المعلقون والمفسرون أن يوضحوه، وكثيرًا ما حظى المتن الواحد بعدة شروح من معلقين فى عصور متلاحقة، ولم يقف الأمر عند المتون والشروح، بل امتد إلى الحواشى والتقارير، فكان هناك شيوخ تبحروا فى العلم والمعرفة، اطلعوا على الشروح المختلفة واستخرجوا منها جميعًا تعليقات سموها «حواشى» وتجىء بعد هذا مرتبة أخرى، هى مرتبة التقارير. وإذا تتبعنا تاريخ الدرس الأزهرى وجدنا أن هناك أناسًا وقفوا عند المتون والنصوص الأولى، وآخرين جاوزوا هذا وعضوا بالشرح والتعليق فى صورهما المختلفة التى أشرنا إليها، ومن بين هذه النصوص، ما جاء نثرًا ومنها ما جاء نظمًا، رغبة فى تيسير حفظه، وقد يصل الأمر فى النصوص النثرية إلى ضغط وتركيز يجعل منها رموزًا وأساليب معقدة، لا يمكن الوصول إلى مغزاها إلا بالوقوف على شرح موضح لها، أخذ الأزهر بهذا المنهج منذ القرن السادس للهجرة، ونما على مر الزمن وكانت حلقات الدرس تتفاوت تبعًا لهذه النصوص، فللنحو مثلا متونه التى تبدأ «بالآجرومية» ثم تنتقل إلى «الأزهرية» «فالتوضيح» «فألفية ابن مالك». وهناك أعلام وأئمة قدر لمؤلفاتهم أن تبقى غذاء متصلاً عدة قرون كابن مالك وابن هشام بين النحاة، والدردين صاحب الخريدة واللقانى صاحب الجوهرة بين المتكلمين.

وواضح أن هذا المنهج من التعليم والتدريس يقوم على الأخذ والرد، وتحليل الألفاظ والعبارات (وتشقيق الكلام) كما يقولون، وقد سمى أسلوب: (فإن قُلتَ: قُلتُ) وهو بهذا يعنى بالشكل أكثر مما يعنى بالموضوع، ويقف عند المنطوق أكثر من وقوفه عند المفهوم، وفيه ما فيه من تكرار وضياع للوقت، وإن لاءم الماضى فإنه لا يلائم الحاضر، وقد كان

طلاب الأمس يعدونه عبادة، ولا يترددون فى أن يقفوا حياتهم عليه أما أبناء القرن العشرين فوقتهم أضيق، وأهدافهم أفصح، وهناك علوم ودراسات تشعر بالحاجة الماسة إليها، ولم يمنحها الدرس الأزهرى فى القرون الأخيرة ما تستحق من عناية كالتاريخ والجغرافيا بين العلوم الإنسانية، أو كالكيمياء والصيدلة والطب بين العلوم الطبيعية، أو كالجبر والهندسة بين العلوم الرياضية.

وكان لابد أن يتطور التعليم الأزهرى تطورًا يتمشى مع روح العصر، وقد سُلِك فيه مسلكان؛ أولهما: جوهرى يعنى بالمنهج والطريقة، وينحو فيهما منحى حديثًا، ويجارى العلم فى نموه وتطوره، وأنشئ لذلك معهدان منفصلان مستقلان تقريبًا عن الأزهر وإدارته، وهما مدرسة دار العلوم فى أخريات القرن الماضى، ومدرسة القضاء الشرعى فى أوائل هذا القرن، وكان الأستاذ الإمام من دعاة هذين المعهدين وسن مؤيديهما وسنعرض لها فى تفصيل.

ويبدو أن رجال الأزهر لم يطمئنوا إلى هذا التطوير، ولم يرحبوا به، وكأنما عدوه إنكارًا لطريقتهم، وانتزاعا لشىء يدخل فى حوزتهم، ولهذا نحوا نحو تطوير آخر أقرب إلى الشكل منه إلى الموضوع، وذهبوا إلى فكرة المعاهد الدينية، وتقوم على أساسين هامين:

أولهما: تقسيم التعليم الأزهرى إلى مراحل متلاحقة، يخطو فيها طالب العلم خطوات تمهد كل واحدة منها للتى تليها.

وثانيهما: وضع نظام ثابت للقبول فى هذه المراحل، ونشأ عن ذلك ما سمى «الأقسام النظامية»، وفى ذلك إشارة إلى الدرس الحر الطليق الذى كان يقوم به شيوخ مختلفون؛ لكل واحد منهم حلقته التى يقصدها طلابه والراغبون فيه دون تقيد بإثبات حضور أو غياب، ودون خضوع

لامتحان معيّن عامًا بعد عام، وإنما كان يتم هذا الإمتحان فى آخر المطاف للحصول على ما كان يسمى (شهادة العالمية الأزهرية).

وبعد أن أنشئت المعاهد الدينية، أصبحت هناك أقسام أولية وأخرى ثانوية وثالثة عالية، ولكل قسم امتحاناته وشهاداته، وكانت هذه المعاهد أيضا موزعة بين المساجد المختلفة، ولكل مسجد طلابه والمقيدون فيه.

وقدر لى فى أوائل العقد الثانى من هذا القرن أن التحق بهذه المعاهد، فمررت بمسجد إبراهيم أغا الذى خصص لطلاب السنة الأولى، ثم انتقلت إلى مسجد السيدة «فاطمة النبوية» لطلاب السنة الثانية، وانتهيت أخيرًا إلى جامع «المارداني» لطلاب السنة الثالثة، ثلاث سنوات كاملة، حرصت عليها، وتابعت فيها الدرس ما استطعت، وكانت تقوم أساسًا على الاستماع. وأستطيع أن أقرر أنها تركت فى نفسى بصمات ملحوظة فى تفهم التعابير، واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، ولكن الحصيلة الفكرية والثقافية كانت أقل من الزمن الذى ينفق فيها. ومهما يكن من أمر، فإنه أريد بهذه المعاهد أن تعد للدرس الأزهرى العالى إعدادًا مُنَسقًا يُعوِّد طلابه على النظام، يفتح أمامهم آفاق البحث والدرس، وقُصرت هذه المعاهد فى البداية على القاهرة حيث يوجد المركز الرئيس للتعليم الأزهرى فعدّت بذلك حلقة لازمة من حلقات هذا التعليم، ولكن لم يلبث الزمن أن خرج بها عن هدفها الأول، وأصبحت أشبه ما تكون بمعاهد تعليم عامة تنشأ فى المدن الكبرى والصغرى على السواء وتمت على مر الزمن حتى جاوزت المئات وأسهمت فيها الجهود الذاتية ما وسعها وقادتنا إلى ثنائية فى التعليم سبق أن لاحظتها وبينت أنه لا يمكن أن يقوم التعليم العام فى بلد على ثنائية من هذا النحو، ذلك لأنا نريد أن ننشئ وحدة ثقافية وفكرية لدى أبناء الوطن جميعا، ونُربّى المواطنين تربية واحدة دينيا وعلميا.. فكريا

وثقافيا، منعا للبلبلة والطائفية الثقافية.

ولم يفتنى أن أعرض المشكلة على الأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ (محمد مصطفى المراغى) ويقتضينى الإنصاف أن أقرر أنه اتفق معى كل الاتفاق، وإن لم يطل به الأجل ليحقق هذه الوحدة. وقد وضعت أمامه القضية على الأساس الآتى، وهو: أن الناشئ المصرى يجب أن يثقف ثقافة دينية، إلى جانب ثقافته العصرية فى نواحى المعرفة المختلفة، وعلى هذا فالرسالة الدينية مطلوبة فى المدرسة الابتدائية والثانوية بقدر ما هى مطلوبة فى المعاهد الدينية، ولا محل لأن يكون بيننا تعليم دينى وآخر مدنى، ولم تعرف هذه الثنائية فى التعليم الإسلامى من قديم، وأذكر أن فرنسا عانت حتى أوائل هذا القرن من خصومة بين التعليم الدينى والمدنى، وانتهى أحد وزرائها (بريان) إلى هذا التوحيد الذى يعتبر دعامة أساسية فى كيان الأمة.

قد عقدت منذ أربعين سنة ندوة فى الجمعية الجغرافية لمعالجة هذا الموضوع، وتولى المرحوم لطفى السيد رياستها، واشترك فيها المرحوم الأستاذ/إسماعيل القبانى، أحد كبار رجال التعليم حينذاك، ودار النقاش حول التقابل بين التعليم المدنى والدينى، وانتهى الرأى إلى أننا فى حاجة ماسة إلى أن نجمع بين هذين الطرفين. ولكننا - مع الأسف الشديد - وقعنا تحت ضغط الإقبال على التعليم - فى الإسراف فى هذه الثنائية، وتنافس الأفراد والهيئات فى إنشاء معاهد دينية إلى جانب المدرسة الأميرية المجاورة فى القرية والمدينة على السواء، وكم يذكرنى هذا التنافس بتنافس آخر عرفته (لبنان) منذ نصف قرن أو يزيد فى التقابل بين ما سمى «الجامعة الأمريكية» و «الجامعة اليسوعية» فحين ينشأ فرع لإحداهما لا تتردد الأخرى فى إنشاء فرع مقابل فى المكان نفسه.

وأعتقد أنه آن الآوان، لأن ننظر فى هذه المشكلة نظرة جادة، ونهيئ للنشء المصرى تعليمًا عامًّا واحدًا وشاملاً، أما التخصص فلكل أن ينهج فيه النهج الذى يرضيه، وأنا لا أقبل من ناشئ مصرى أن يجهل أصول دينه، كما لا أرضى منه أن يغفل عن متطلبات العلم والحضارة المعاصرة.

ولا يفوتنى أن أشير إلى أن هناك - إلى جانب هذه الثنائية «المدارس الخاصة، من إنجليزية وفرنسية وألمانية. وانضمت إليها أخيرًا «مدارس اللغات». وما أجدرنا أن يطبع هذا كله بطابع قومى ووطنى واحد، فهل نجد الشجاعة الكافية للأخذ بهذا التوحيد لتكوين ناشئ الوطن على أساس من ثقافة واحدة وفكر متسق؟

❁ ❁ ❁

مدرسة القضاء الشرعى

محاولة لتطوير التعليم التقليدى فى الأزهر، سبقت قيام المعاهد الدينية، وقد كان الأستاذ الإمام يرعاها ويؤيدها، ولعله صاحب فكرتها؛ رغبة فى تنشئة جيل من المثقفين، يستطيع أن يواجه متطلبات العصر قضاء وتشريعًا، نهوضًا وحضارة. فأنشئت مدرسة القضاء الشرعى لكى يتغذى من طلاب الأزهر، ولكى يغذيها كبار شيوخه وأعلامه إلى جانب بعض كبار أساتذة القانون والعلوم الحديثة، فهى من الأزهر وإليه، وكانت النشأة محكمة كل الإحكام، فَبُدِئ بأخذ عدد من قدامى طلاب الأزهر، وأظن أنه كان من بينهم المرحوم (أحمد أمين) وبعض أقرانه، واكتفى لهؤلاء بدراسة مدتها خمس سنوات، لأنهم قد حققوا قدرًا سابقًا من الدراسات الأزهرية، وهذا ما سمى «القسم العالى» فى مدرسة القضاء الشرعى.

ثم رؤى أن تدعم فى البداية، وأن تكون مدة الدراسة فيها تسع سنوات، خمس فى القسم الابتدائى، وأربع فى القسم العالى، وطلاب القسم الابتدائى يختارون بدورهم من الأزهريين ممن تعلموا فى المعاهد الدينية لبضع سنوات، وكان الاختيار دقيقًا ومنصفًا، أما الدرس فكان موضوعيًا يعالج القضايا العلمية المختلفة، فيجمع بين العلم القديم والعلم الحديث، يعنى عناية خاصة بالفقه والتفسير والأدب واللغة، ويضيف إليها العلوم الحديثة من: طبيعيات، ورياضيات، وتاريخ، وجغرافيا، ومما يتفكه به أن علم الطبيعة سمى (علم الخواص التى أودعها الله فى الأجسام) لكى يتيسر

إقراره من بعض كبار شيوخ الأزهر، وبقيت هذه التسمية مستعملة، وقيل إنها اختيرت تزولاً عند رغبة المرحوم الشيخ حسونه النواوى، ومهما يكن من أمر، فإن التطوير الذى أحدثته مدرسة القضاء الشرعى على العلم القديم كان واضحًا وجليًّا، رجع فيه إلى النصوص والمؤلفات القديمة الكبرى، وكُتِبَ قدرٌ كبيرٌ منها بلغة العصر وروحه، وكان طبيعيًّا أن تقف هذه المدرسة عند فقه الحنفية، لأنه كان فقه الدولة الرسمى، وعولج هذا الفقه فى أبوابه المختلفة معالجة متصلة منذ السنة الأولى إلى الأخيرة، ولا أزال أذكر يوم أن رفض المرحوم الأستاذ (أحمد أمين) فى درس الفقه أن يعرض لباب «الاستنجاء» لأنه فيما يرى أدخل فى التربية المنزلية منه فى الدرس النظرى، وأذكر أيضا أن المرحوم «على الخفيف» شرح علم الفرائض والمواريث شرحًا رياضيًّا دقيقًا، تقبله المستمعون عن رضا وإطراء.

وفى الحق إن مدرسة القضاء الشرعى فقهاء جمعوا بين الفقه الإسلامى والقانون الحديث فى فروعه المختلفة، واستطاعت أن تخرج قضاة يجلسون إلى جانب رجال القانون، ولم يقف الأمر عند الفقه وأصوله بل امتد التهذيب والتطوير إلى الأدب واللغة ودرس النحو بقصد تقويم اللسان، مع التخفيف ما أمكن من فلسفته التى لا تعنى إلا المتعمقين والمتخصصين، وعرضت بعض كتب الأدب القديم فى صورة أوضح وأيسر، ركم أسفت لأن كتاب «مختارات العقد الفريد» (لابن عبد ربه) الذى كان من أعمدة الدرس الأدبى فى مدرسة القضاء الشرعى قُدِّر له أن يموت بموتها.

وإلى جانب العلوم الفقهية واللغوية والأدبية، كان للعلوم الحديثة نصيب ملحوظ، فاضطلع بتدريس الجغرافيا والتاريخ بعض أعلامها، ولم يقف الأمر عند التاريخ الإسلامى، بل امتد إلى التاريخ القديم والمتوسط

والحديث والمعاصر وأعدت معامل خاصة، للقيام بتجارب على بعض الظواهر الطبيعية والكيميائية، وكانت الرياضيات من حساب وجبر وهندسة عقدة العقد لدى من نَشَئوا نشأة أزهرية، وأذكر أن المرحوم «محمد زكى» وهو من كبار الرياضين فى أوائل هذا القرن، عرض مرة نظرية هندسية وعزَّ على طلابه أن يتابعوه فيها، فوقف الدرس، وقال: «يا أبنائى ليس العيب عيبكم وإنما العيب أنى لم أوضح نفسى على النحو الملائم ورفعت الحصة «وعاد محمد زكى مرة أخرى إلى النظرية الهندسية ووفاها شرحًا وبيانًا.

وأُرِيدَ أن يكون لمدرسة القضاء الشرعى مبنى وحرم فى ضواحى المدينة، رغبة فى أن يتفرغ الطلاب لدرسهم، وأن يبعدوا عن ضوضاء المدينة وجلبتها، فتعد لهم مساكن خاصة بهم، وبهذه المناسبة أحب أن أشير إلى أن فكرة مساكن الطلبة فى جامعاتنا الحالية ليست بنت اليوم، بل لقد سبق إليها فى الأزهر، فكانت له أروقته الخاصة بطلابه من أبناء مصر كرواق الصعايدة ورواق المغاربة وأروقة أخرى للوافدين من الخارج من بلاد العالم العربى والإسلامى، وحاولت مدرسة القضاء الشرعى أن تتابع هذه السنة. وتتلخص فى أن يكون للطلاب مساكنهم، وللأساتذة مساكن خاصة بهم، وبذا تنشأ مدينة جامعية مكتملة، يتوفر أهلها على الدرس. حلم لذيذ ولكن لم يتحقق، ذلك لأن القائمين على أمر المدرسة شاءوا أن ينشئوا هذه المدينة الجامعية الجديدة شمال القاهرة فيما يسمى «الزيتون» وبينما هم يخططون إذا بالحملات العنيفة تعرقل سبيلهم، ومن الغريب أن هذه الحملات يرجع أغلبها إلى القائمين على الجامع الأزهرى، فى حين أن مدرسة القضاء – كما قدمنا – لم ترد شيئًا إلاّ أن تنهض بالتعليم الأزهرى وطرائق تدريسه، ولو قدر لها أن تحيا إلى اليوم لاستطاعت أن تقدم مثلا رائعًا من (التعليم الدينى العصرى).

عاشت بقدر ما عاش معها ناظرها ورائدها، المرحوم (عاطف بركات) وأخذت تتدهور وتتلاشى بعده، حقًا إنها عاشت ما عاش إلى جانبها (عاطف بركات) المربى الفاضل، والأب الجاد فى غير قسوة، آمن برسالة مدرسة القضاء، ووقف نفسه عليها، فكان يشغل بأمرها درسًا وتعليمًا ومعاملة وسلوكًا وغذاء، ماديًا وروحيًا.

عرف كيف يختار أعوانه من خيار الأساتذة، وكبار الشيوخ، وكان يجلس إليهم باطراد، ليناقشهم فى طرق الدرس، ووسائل البحث، وكل همه أن تصبح مدرسة القضاء مدرسة نموذجية فى تعليمها، وفيمن تخرجهم من رجال المستقبل، وله فى أداء هذه الرسالة مواقف شتى يكفى أن أشير إلى مثلين اثنين منها:

أولهما: أنه كان يعنى شخصيًا بتدريس مادة الأخلاق، ويجلس فيها إلى كبار الطلاب، ويسمو بهم إلى أهداف عليا، وقيادات مثلى، وأعتقد أن درسه فى الأخلاق هذا، هو الذى جعل من أمثال أحمد أمين أديبًا وفيلسوفًا، مربيًا ومصلحًا فى آن واحد، ووجهه نحو تعلم اللغة الإنجليزية كى تضم إلى ثقافته العربية ما يمكن أن يقف عليه من الثقافات الأجنبية.

وموقف آخر له دلالته على صغره وقد شهدته بنفسى حين دخل أحد طلاب الفرق العالية منكمشًا منزويًا على «عاطف بركات» فلم يتردد المرحوم «عاطف بركات» من أن يوجه نظره قائلًا: اخرج وعد إلىَّ رجلًا.

هكذا كان يريد (عاطف بركات) لأبناء مدرسة القضاء الشرعى أن يكونوا جميعًا رجالًا، يحكمون العقل وينتصرون للحق ويحرصون على العزة والكرامة.

دخلت مدرسة القضاء بعد الرحلة القصيرة فى المعاهد الدينية، وكان

دخولى فيها حين بدأت الثورة المصرية، وأشهد أن عاطفتى الوطنية إنما نشأت وتربت فى هذا الجو، فاشتركت مع جماعات الطلاب فى جدل ومناقشة، وتحليل للمواقف التى ينبغى أن تتخذها إزاء المستعمر البريطانى، وطفت معهم فى الشوارع متظاهرين محتجين، وكم طاردنا الجنود البريطانيون، واحتكوا بنا، فجرحوا من جرحوا، وكسروا من كسروا، واعتقلت أيامًا على أثر مظاهرة من المظاهرات، وأحسن ما فى هذه المظاهرات أن كبار الطلاب كانوا قادتها، ولا أزال أذكر هتاف المرحوم «أمين الخولى» وهو معنا، أمام الجنود البريطانيين، فكان يردد:

اضربونا بالمدافع ما لأمر الله دافع
اضربونا بالرصاص فالحياة فى القصاص

هذه هى مدرسة القضاء، مدرسة الوطنية، وهى فى الوقت نفسه مدرسة البحث والتحقيق، قضيت فيها خمس سنوات، وتتلمذت على شيوخ كانوا ماثلين أمامى دائمًا، كلما صادفتنى مشكلة، أو اعترضنى هوى لا يرعى الحق ولا الوطن، ولا أظن أحدًا تتلمذ لأحمد أمين ونسى ما كان يسميه «درس المربة» الذى كان يقفه على مشاكل المجتمع، ونواحى النقص فيه، وكان «درس المربة» هذا أحب إلى طلابه من دروس الفقه المقررة عليهم، فكان يجتذبهم، ويحرصون الحرص كله على أن يستمتعوا به، وقد لقن فيه دروسًا فى السلوك والاعتداد بالرأى السليم، وكم نود أن يأخذ المربون والمعلمون أنفسهم بشىء من هذا. يقتربون من طلابهم، ويعيشون معهم، ولو لفترات، وتلك هى الصلة الروحية التى أصبحت تنقصنا الآن فى معاهدنا التعليمية العالية، وأعود إلى «عاطف بركات» مرة أخرى، فأسجل جملة وردت على لسانه نصها: «كم أود أن أكون معكم بمثابة الصوفى الكبير من مريديه». وأستاذ آخر لن أنساه، فى استقامة رأيه وكمال قيادته، وإيمانه بواجبه، وهو

المرحوم (عبد الحكيم بن محمد). وكان من عادة (عاطف بركات) أن يمر بالفصول أثناء الدرس، ويدخل فى مناقشات مع الطلاب ومع الأساتذة أحيانًا، ولعبد الحكيم موقف من هذه المواقف لا ينسى، فقد عارض «عاطف بركات» فى تعليل نحوى لم يسلم به، برغم ما كان (لعاطف) من جلال ورهبة، ويطول بى الحديث إن عرضت لشيوخ مدرسة القضاء وأساتذتها، فقد كانوا جميعًا من صفوة الصفوة وعلى أيديهم فهمت سماحة الإسلام حق الفهم، وآمنت بأن ديننا لا يتعارض مع العلم فى شىء، ولا يسد الطريق على البحث والنظر، صورة ما أحوجنا إليها، وما أحوجنا إلى قيادات تحمل رايتها لأننا كثيرًا ما نسىء إلى الإسلام بتضييق آفاقه، وننحو به منحى الجمود والتخلف.

ولو قدر لمدرسة القضاء أن تسير فى طريقها حتى اليوم. لكانت منارة للتجديد الرشيد، والنهوض الحق، والفكر السليم.

دار العلوم

معهد أنشىء فى أخريات القرن الماضى، قبل مدرسة القضاء بنحو عشرين عامًا، وكان يهدف إلى تطوير تعليم الدراسات التقليدية، من أدب ولغة، وحديث وتفسير، وأريد به بخاصة إعداد معلم يلائم العصر لتدريس العلوم العربية ومن بينها الخط فى المدارس الأميرية على اختلاف مراحلها، وهو بهذا يكمل الرسالة التعليمية التى تضطلع بها. «مدرسة المعلمين العليا» وهى تخريج مدرس العلوم الحديثة من تاريخ وجغرافيا، ورياضة وطبيعة، ولغة إنجليزية، وكان المعهدان يتغذيان معًا فى البداية من الطلبة الأزهريين، ثم قصرت مدرسة المعلمين القبول فيها على الحاصلين على شهادة «البكالوريا» من المدارس الثانوية، وفى هذا ما باعد المسافة بين المعهدين، وكان مثار تنافس بينهما، ممثلا على كل حال الدراسات العليا الحديثة بجانب مدارس الحقوق والطب والمهندسخانة إلى أن قامت الحياة الجامعية فى القرن العشرين، أنشئت دار العلوم لكى تقوم على أمر الدراسات العربية، وتطورها بحيث تتلاءم مع روح العصر ومناهجه، ولم يحرم طلابها من بعض العلوم الحديثة، كالتاريخ والجغرافيا والطبيعة والكيمياء، لا على أن يتخصصوا فيها، بلَ لكى يستكملوا ثقافتهم فحسب، وكانت مدة الدراسة خمس سنوات، يتابع فيها الطلاب دروسهم فى حرص وعناية، ويحاسبون فى دقة على فهمهم وتحصيلهم، ويختارون من بين من أمضوا فى الأزهر عدة سنوات، وما أشبه دار العلوم فى ذلك بمدرسة القضاء الشرعى،

وهما معًا تتماثلان فى نوع طلابها، وأساتذتها، وترميان إلى هدف مشترك، هو النهوض بالدراسات الإسلامية، ويوم أن قدر لمدرسة القضاء أن تختفى من عالم التعليم المصرى أحيل طلابها إلى مدرسة دار العلوم، وكنت واحدًا منهم.

سارت دار العلوم فى طريقها، ولم تقو منافسة الأزهر على التغلب عليها؛ لأن المعاهد الدينية - برغم ما استحدثت من نظم وشهادات - لم تُخَرِّج طوال النصف الأول من هذا القرن معلم اللغة العربية الذى يبغيه المسئولون عن التعليم فى وزارة المعارف، لا سيما وقد استحدثت دار العلوم تجهيزيتها التى كانت مقدمة للدراسة العالية، فحققت لنفسها استقلالاً مكانها من أن تجود وسائل إعداد المعلم وتكملها، وقد عَوّلت دار العلوم فى البداية على أساتذة من شيوخ الأزهر، وكان الأستاذ الأمام يباركها، ويؤيد رسالتها، ويطرى أثرها فى نهضة اللغة العربية، حتى قال كلمته المشهورة: «لو أن باحثًا مدققًا أرادأن يعرف أين تموت اللغة العربية، وأين تحيا، لوجدها تموت فى كل مكان، وتحيا فى دار العلوم».

ثم انتهت أخيرًا إلى أن تتغذى بغذاء ذاتى من طلابها وأساتذتها الذين كانوا يباهون جميعًا بأنهم «درعميون» وساعد على هذا الاستقلال الذاتى ما وصلت إليه «دار العلوم» من إيفاد بعوث إلى إنجلترا لاستكمال درسها وتخصصها، وقد استطاع المبعوثون بعد عودتهم أن يطوروا المناهج وطرق التدريس، وأن يلائموا بين القديم والحديث. عززت دار العلوم استقلالها، وعمرت طويلاً، واحتفل بعيدها المئوى منذ سنين المعهد العالى القديم الوحيد الذى لم يندمج فى جامعة «فؤاد الأول» بعد أن أدمجت فيها «مدرسة المعلمين العليا» وحل محلها كليتا العلوم والآداب. ومن المربين من كان يرى أن إعداد المعلم إعدادًا كاملاً يقضى بألاّ تدمج مدارس المعلمين

فى الحياة الجامعية لأنها معاهد مهنية تستلزم أولا اختيار طلابها اختيارًا دقيقًا، وتقضى بأن يعدوا إعدادًا مهنيًّا خاصًّا إلى جانب زادهم الثقافى والعلمى، ويذكرون على سبيل المثال مدرسة المعلمين العليا بباريس التى احتفظت بوزنها وقيمتها، واستمسكت باستقلالها، ولم تقضى عليها الحياة الجامعية المحيطة بها فى السربون، ولكن القائمين على دار العلوم فى ثلث القرن الأخير آثروا التبعية على الاستقلال، ورأوا فى الانضمام إلى جامعة القاهرة تكريمًا وحماية، وكأنهم كانوا لايخشون زحف المعاهد الدينية عليهم على غرار ما تم لمدرسة القضاء الشرعى، ودخلت فى منافسة جديدة مع خريجى أقسام اللغة العربية فى كليات الآداب، وحقق وقع هذه المنافسة ازدياد الطلب على معلم اللغة العربية من الداخل والخارج، وكان الطلب شديدًا من الأقطار العربية التى تسابقت فى الحصول على المعلم المصرى، ونتساءل حقًا: هل يعد خريج كلية دار العلوم الإعداد الذى كان يحظى به خريج مدرسة دار العلوم؟ ومن العسير أن يكون الجواب بالإيجاب، لاسيما وقد عدت مكاتب التنسيق على اختيار معلم الغد عدوانًا واضحًا؛ لأنها لم تغذ كلية دار العلوم إلا ببقية البقية من الحاصلين على الشهادة الثانوية بتقدير متواضع ممن لم يجدوا طريقهم إلى كليات أخرى. ومشكلة المعلم بوجه عام ومعلم اللغة العربية بوجه خاص، مما يهمنا الآن، ولابد أن نرسم لإعداد المعلم سياسة أوضح تعده لمهنته وتجعل منه مربيًا نافعًا، وقدوة صالحة فى مراحل التعليم العام على اختلافها، وأعتقد أن وزارة التعليم تقدر هذه المسئولية، وهى - ولا شك - ساعية إلى رسم هذه السياسة.

حولت إلى «دار العلوم» عام ١٩٢٣، مع من حولوا من أبناء مدرسة القضاء الملغاة، وتخرجت فيها عام ١٩٢٧، وتتلمذت لبعض كبار شيوخها، أمثال عبد العزيز خليل، وعلام سلامة، ومحمد عبد المطلب الشاعر

البدوى، الذى امتاز بشعره العمودى الأصيل، وعرف بحماره ذى السرج الأنيق.

ولقد أخذت من هؤلاء الشيوخ ما أخذت، وانضم إليهم بعض المربين ممن درسوا فى إنجلترا أمثال محمد على المجذوب، ولقد وجهنى نحو دراسة لغة أجنبية، فطرقت باب اللغة الفرنسية فى مدرستها الليلية، وعلى أيدى بعض معلمى الدروس الخصوصية، وخطوت فيها خطوات، وشهدت معركة الشعر الجاهلى، وكان لأساتذة دار العلوم فيها موقف معارض لطه حسين، وثار بين الطرفين جدل طويل، ولم يتح لى أن أسهم فى هذه المعركة، وان كنت قد تابعتها عن قرب، ولاحظت أن أستاذ الأدب العربى كان يحاول أن يفتح أبوابًا من النقد والمناقشة ما كان أجدرنا أن نتابعه فيها، والحقيقة بنت البحث والأدب العربى ككل أدب عالمى له ظروفه وملابساته، ولا بأس من أن تبحث هذه الظروف فى عمق، وأن نتأمل فى هذه الملابسات تأملًا دقيقًا منصفًا، ومن حسن الحظ أن المعركة انتهت إلى مواقف إيجابية تؤمن بضرورة النقد، والتحرر من قيود الماضى البالية.

ولفت نظرى فى «دار العلوم» وفى «مدرسة القضاء الشرعى» من قبل – ربطها بجامع مجاور لها يؤدى فيه الطلاب الصلاة فى أوقاتها، وهذه تربية دينية وروحية ما أحوجنا إليها، فى سن المراهقة والشباب بوجه خاص. وأظننا نستطيع أن نعد مصلى بلا مغالاة فى المرحلة الإعدادية والثانوية، وفيه يستطيع مدرس الدين أن يطبق تعاليمه عمليا.

ولقد عرفت فى مدرسة دار العلوم زملاء جددًا ممن مروا بالتجهيزية، واشترك بعضهم معى فى فرقة واحدة، ومنهم «حسن البنا» الذى كان ينافسنى فى الدرس والتحصيل، دون أن يكون لذلك أثر فى علاقتنا، وكثيرًا ما تبادلنا الحديث فى شئون الشباب، وتربيته الروحية، وتخرجنا فى عام

واحد، وأخذ كل واحد منا طريقه إلى مدرسة ابتدائية، فتنقل هو بين الإسماعيلية والقاهرة، ومررت أنا الآخر بالإسكندرية، ثم عدت إلى القاهرة، ولم يباعد هذا بيننا كثيرًا إلى أن سافرت إلى أوربا. واستأنفنا علاقتنا بعد عودتى، وكان يرغب فى أن أكون إلى جانبه فى جماعة «الإخوان المسلمين». ولقد صارحته بأنى أؤيدها إن التزمت بأهدافها الثقافية والسلوكية أما أن تسلك ميدان السياسة فذلك طريق سلكته من قبل، ويتطلب أوضاعًا وأساليب لم تتهيأ الجماعة لها.

ولدار العلوم تاريخ طويل، حافل بالرجال والأعمال، فخرجت شيوخًا أسهموا إسهامًا واضحًا فى النهضة اللغوية والأدبية، وغذيت المكتبة العربية بإنتاجهم نثرًا وشعرًا، وبما أحيوا من تراث، وما كتبوا من نقد، وأسهموا فى تكوين قيادات سياسية واجتماعية، وتنشئه أجيال متلاحقة من المثقفين والمفكرين، والمعلمين والمربين، ولقد ترجم لكثير منهم، ووضعت الكتب لأعلامهم، وما أجدرهم أن يكونوا مادة صالحة لدراساتنا الجامعية فى الماجستير والدكتوراه، ويكفى أن أشير إلى أربعة منهم، أولهم: حفنى ناصف الذى حمل راية التجديد والإصلاح اللغوى منذ العقد الأول من القرن العشرين، وتلاه بعد فترة ثلاثة كانوا من مؤسسى مجمع اللغة العربية وهم: أحمد الإسكندرى، وأحمد العوامرى، وعلى الجارم، ولهم فيه صفحات خالدة.

البعثات العلمية

انفتاح على العالم، واستكمال للدرس والبحث، وعون على تكوين القادة والرواد، والتبادل الثقافى بين الأمم قديم قدم الإنسان، والحضارة الخالدة هى تلك التى تأخذ وتعطى.

وللحضارة الإسلامية شأن كبير فى هذا التبادل، فقد أخذت وأعطت، وبعثت بالبعوث إلى الإسكندرية والقسطنطينية بحثًا عن أصول الفكر اليونانى، ثم جاء دورها بعد ذلك فى البحث والدرس، فأعطت فى سخاء إبان القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين عن طريق «بلرْم» «وطليطلة» وعواصم إسلامية أخرى. وكان لهذا العطاء شأنه فى النهضة الأوربية ونشأة العلوم الحديثة فى الوقت الذى ركد فيه البحث والابتكار فى العالم الإسلامى، واستمر هذا الركود حتى أخريات القرن الثامن عشر.

وفى أوائل القرن التاسع عشر، بدأت فى مصر نهضة علمية وحضارية على يد محمد على وقد استعان فيها ببعض العلماء والخبراء الفرنسيين، ولم يقنع بهذا بل شاء أن يكوّن رعيلًا من القادة والرواد من أبناء مصر أنفسهم، وأرسل فى أخريات العقد الثانى من القرن التاسع عشر إلى باريس بعثة كبيرة من المصريين، ووضع على رأسها إمامها وشيخها «رفاعة الطهطاوى» الذى يعد الرائد الأول فى الدعوة إلى النهضة المصرية الحديثة واستطاع أن يقدم صورًا واضحة عن مظاهر الحياة الفرنسية الحضارية والفكرية فى ذلك التاريخ، وكان لهذه البعثة أثرها فى الحركات العلمية فى

النصف الأول من القرن الماضى وكان من بين أعضائها «على مبارك» الذى وضع اللبنة الأولى لبنيان التعليم المصرى الحديث. إلا أن خلفاء «محمد على» - وبخاصة عباس الأول - لم يسيروا طويلاً على نهجه، ولم يهتموا بمواصلة النهوض الحضارى والتعليمى، ثم جاء الاستعمار البريطانى الذى لم يكن من سياسته أن يتوسع فى التعليم العالى، وإن أبقى على مدرستى «المعلمين العليا» و «دار العلوم» وكان كل همه أن تُخرِّج معاهد التعليم صغار الكتبة والحسابيين والإداريين، ولعل «سعد زغلول» يوم أن كان وزيرًا للمعارف من أول من شجع فى أوائل هذا القرن حركة إرسال البعوث إلى أوربا لربط الفكر العربى بالفكر الأوربى. وانصب جهد كثير من هؤلاء المبعوثين فى الغالب على المنهج وطرائق التعليم.

ويوم أن قامت الجامعة المصرية القديمة أخذت بما أخذ به «محمد على» من قبل فاستقدمت عددًا من كبار المستشرقين أمثال نللينو الإيطالى، وليتمان الألمانى، وماسينيون الفرنسى، لكى يسهموا فى التدريس إلى جانب الأساتذة المصريين، وحرصت هذه الجامعة على أن توفد بعض خريجيها إلى أوربا، أمثال: طه حسين، ومنصور فهمى، وعلى العنانى، وأحمد ضيف، وكانوا رواد الحركة الفكرية والأدبية فى تاريخ مصر المعاصرة، بل فى تاريخ العالم العربى جميعه، وما أن أنشئت جامعة «فؤاد الأول» حتى سارت على سنن الجامعة المصرية القديمة، فكان للأستاذ الأجنبى فيها مكان ملحوظ فى الكليات الجامعية على اختلافها من حقوق، وآداب، وعلوم. وضمت إليها - بعد زمن - مدارس عالية أخرى، من هندسة، وتجارة، وزراعة.

وبرهنت كلها على أن العلم لا وطن له، وأنه صنع الإنسانية جمعاء، وتعددت البعوث إلى الخارج، وتنوعت، واتجهت نحو العلم والفن والأدب،

والسياسة والاقتصاد، ولا شك فى أن هؤلاء المبعوثين يعدون فى مقدمة بناة نهضتنا الحضارية والعلمية المعاصرة، وحرص الأزهر بدوره على أن تكون له بعوث خاصة به، فأوفد من أوفد إلى إنجلترا وألمانيا، وكل تلك البعثات قد اضطلعت بها الدولة، وإلى جانبها بعوث خاصة تولاها القادرون، وكانت لها ثمارها الطيبة.

ونمت حركة البعوث إلى أوربا وأمريكا على مر الزمن، وتوفر لدينا عدد يعتد به من المبعوثين فى الولايات المتحدة بوجه خاص وصل عام ١٩٥٣ إلى نحو خمسمائة، ومنهم من انتهت مدة بعثته ورغبنا أن نستقدمهم لكى يسهموا فى بناء الوطن، ولكنهم خشوا ألا ينالوا حظهم الذى كانوا ينشدونه، ولم تتضح أمامهم أهداف الحكم العسكرى حينذاك، وحاول المسئولون اجتذابهم بشتى الوسائل، وحين ضاق صدرهم بهم فكروا فى حرمانهم من الجنسية المصرية، ومن حسن الحظ أنهم لم يذهبوا إلى ذلك، غير أن هذا الموقف كان إنذارًا قاسيًا لهؤلاء المبعوثين، دفعهم إلى الإقامة الدائمة، ورحبت بهم الجامعات والهيئات الأجنبية التى كانوا على صلة بها، وجاراهم فى ذلك مبعوثون آخرون كانوا يدرسون فى أوربا، وأصبحت لنا جاليات علمية رتبت حياتها فى الخارج، وكنا نعول عليها فى أن تضطلع بشىء من أعباء النهضة المنشودة، وحاولنا أخيرًا أن نفتح أمامها أبوابًا كانت مغلقة، فعادوا إلينا ضيوفا وزائرين، ثم ما لبثوا أن أحسوا بواجبهم نحو وطنهم، وها هم أولاء يسهمون اليوم فى نهضته وإعادة بنائه.

وصَاحب هذا رغبة فى أن تتجه ببعثاتنا العلمية والفنية نحو البلاد الشرقية، ورحبت روسيا بذلك ترحيبًا ملحوظًا، وأبدت رغبتها فى أن يبعث إليها شباب فى سن أصغر، ويكفى أن يحصلوا على شهادة الدراسة الثانوية، ولم يخف علينا مغزى هذه الرغبة، وحرصنا على ألا نستجيب لها،

وحاولنا إيفاد بعض مبعوثينا الحاصلين على الشهادات العالية إلى بلاد ما وراء الستار الحديدى، ولم تشجع هذه التجربة كثيرًا على متابعتها، ووقفت اللغة حجر عثرة فى سبيل المبعوثين والعائدين، وكنت دائمًا أقول: اطلبوا العلم ولو بالصين، ولكن ينبغى أن يكون واضحًا أمامنا مبدئيا هدف كل بعثة، وما يمكن أن تحقق من نتائج. وقد دعيت غير مرة إلى زيارة روسيا ولم أوفق لذلك، والزيارات شىء، والبعثات العلمية والفنية شىء آخر.

وضعفت حركة إيفاد البعثات العلمية بعض الشىء فى الخمسينيات والستينيات، ثم استعادت نشاطها فى السبعينيات ونرجو لها اضطراد النمو، لا سيما ونحن نتوسع فى التعليم العالى والجامعىّ توسعًا ملحوظًا، ولابد من أن نعد لذلك العدة الكافية. واجتذبت الأقطار الشقيقة عددًا غير قليل من قدامى الجامعيين الذين نحن فى أمس الحاجة إليهم، وإيفاد البعثات موقوف على التمكن من لغة أجنبية على الأقل تعين المبعوث على أداء رسالته فى وقت أقصر، وهذه ناحية نلحظ فيها قصورًا لا يصح السكوت عليه.

واستن «محمد على» فى أول بعثة له سنة ما كان أجداها، وهى مصاحبة مشرف ورائد لهذه البعثة، ولقد أحسن اختياره، واستطاع «رفاعة الطهطاوى» أن يؤدى دوره على أكمل وجه، وحاولنا فيما بعد أن تنظم هذا الإشراف بإنشاء مكاتب للبعثات فى أوربا وأمريكا، ثم كسبت هذه المكاتب قدرًا من الحصانة الدبلوماسية وذلك بربطها بسفاراتنا فى الخارج، وما أجدر المستشارين والملحقين الثقافيين أن يكونوا على صلة أوثق بالمبعوثين، وأن يعاونوهم ويوجهوهم ما استطاعوا، ولا يراد بالمبعوث أن ينهل من حياض العلم فحسب، بل يراد به أن يفهم العالم الجديد الذى يعيش فيه، وأن يخرج منه بتجارب عملية يمكن أن يفيد منها بين أهله

ووطنه، ويقصر المبعوث كل التقصير إن خرج من بعثته فقط بقراءة بعض الكتب ومتابعة بعض الدروس والامتحانات.

قدّر لى أن أسافر إلى فرنسا طلبًا للعلم، ووصلت إلى باريس أول فبراير عام ١٩٢٩ فى أقسى شتاء عرفته أوربا فى الثلث الأول من هذا القرن، وكان سفرى بعد عاصفة سياسية لم تعمر طويلاً لحسن الحظ، فقد سبق أن رشحت لبعثة أميرية إلى لندن، وأبت السياسة إلا أن تدخل أنفها - كالعادة - فى ميدان العلم والثقافة، وشاءت أن تساوم على هذا الترشيح الذى لم يرع فيه أى اعتبار سياسى وطلب من والدى أن يستقيل من حزب اعتنق مبادئه منذ زمن طويل، فرفض ذلك دون تردد، وكانت النتيجة أن ألغيت البعثة، ونقلت من لندن إلى «كوم امبو»، ولم يسعنى إلا أن أرفض هذا الإجراء، وقدمت استقالتى، وبعد قليل تهيأت للسفر، واستبدلت بلندن باريس، ولم يمض إلا نحو عام، ورد إلىَّ حقى على أيدى «يحيى الدين بركات» يوم أن كان وزيرًا للمعارف بعد أن سقطت الحكومة السابقة، وأبت السياسة إلا أن تعدو على العلم مرة أخرى أثناء غيابى فى عام ١٩٣٢، وعلى أيدى حكومة ثالثة، فقد اشترك والدى مع زملائه الوفديين فى الاحتجاج على تصرفات تلك الحكومة وامتنع عن دفع الضرائب، وحُجز على البيت، وبيعت كتبى العربية كلها مع ما بيع من أثاث. ولا أملك إلا أن أقول مع محمد عبده: «قاتل الله ساس ويسوس ومسوس وسائس».

وصلت إلى باريس بعد بدء العام الدراسى بأربعة أشهر، ومع هذا رغبت فى متابعة الدرس برغم ضعفى الواضح فى اللغة الفرنسية، واجتذبتنى محاضرات علم الاجتماع التى كان يلقيها بعض شيوخه أمثال «بوجليه» «وفوكونيه» وفى جرأة غير عادية تقدمت للامتحان، وشاء القدر

أن أنجح فى التحريرى فقط، وتابعت السير. وسأعرض لهذا فى تفصيل فى حديثى عن السربون.

قادتنى الأقدار أول ما وصلت إلى فندق صغير على مقربة من محطة «ليون» وكانت إدارته لبنانية ولغته مزيج من العربية والفرنسية، وصادفت فيه بعض المصريين، وبخاصة جماعة من رجال الجمارك الذين كانوا يتدربون على النظام الجمركى الفرنسى، ومن حسن الحظ أنى لم أمكث فى هذا الفندق طويلاً، وانتقلت إلى فندق آخر، نعمت فيه بصحبة زميل كريم هو المرحوم «محمد كامل الغمراوى» أمام السفارة المصرية حينذاك، وما كان أكرمه من صديق، ينفر من قيل وقال، ويؤثر الصمت على الكلام غير المفيد، وقد عشنا سويًا فى هذا الفندق طوال ثلاثة شهور، نلتقى على مائدة الغداء والعشاء، وما سأل أحدنا صاحبه قط أين كان ولا أين هو ذاهب؟ وكانت حجرتى صومعتى لا أبرحها إلا للذهاب إلى السربون، أو للسير خطوات فى الحى نفسه.

وفى شهر يونية رغبت فى شىء من التغيير، وقادتنى الظروف إلى بنسيون فى ضاحية من ضواحى باريس هى «سيفر قيل دافريه» على مقربة من «بارك سان كلو» وعلى بعد كيلو مترات من «فرساى» وفيه حديقة فسيحة، وتديره سيدة فى سن الستين، وهى أرملة طبيب أمدها بكثير من معلوماته الطبية، ولم يكن إلى جانبها إلا ابنة صغيرة، ومن يتردد عليها من أقاربها صيفًا وشتاءً، وعرفت كيف تختار معاونيها من طباخة ماهرة، ومسئولة عن نظافة حجرات النوم، والطعام، والاستقبال، وجنايتى يحسن اختيار أزهاره وتعهدها، ويا لها من مديرة ماهرة تحرص على راحة نزلائها، وتعنى بهم ما استطاعت، وقد زارنى بعض الأصدقاء المصريين، وشهدوا لها بكرم وسخاء لا يلحظ كثيرًا لدى ربات البيوت الفرنسيات.

ولقد عشت فى بنسيونها ثلاث سنوات أو يزيد، ولم أفارقها إلا يوم أن اضطرت هى للسفر إلى «نيس» فى الجنوب، ولغتى الفرنسية مدينة لها بالشىء الكثير، لا سيما وقد نشأت وتربت فى بلد «ديكارت»، وعن طريقها فتحت أمامى أبواب الأسر الفرنسية، وهى مغلقة عادة، ولا تفتح فى يسر. ووجهتنى نحو أقاليم فرنسا المختلفة شمالاً وجنوبًا، شرقًا وغربا فزرت الألزاس، واللورين، ونورماندى، وبريتانى، وجبال الألب، وجبال البرانس وشواطىء المانش والبحر الأبيض المتوسط، وحببتنى فى بعض الألعاب الرياضية وليتنى داومت على هذا وعنيت به، ويوم أن انتهت مهمتى الدراسية حرصت على أن أزورها فى «نيس» قبل عودتى. وكم كانت ترغب فى زيارة القاهرة لولا متابعة ابنتها لدرسها.

وقفت عن قصد عند بعثاتنا العلمية، وما مرت به منذ الربع الأول من القرن الماضى، وما ذاك إلا لأنى أومن بالتبادل الثقافى الذى يربط الحضارات بعضها ببعض، ويفتح آفاقًا جديدة، وفى هذا التاريخ القصير دروس يجب أن نفيد منها.

وأولها أن حضارتنا المعاصرة وليدة هذا التبادل، وكان لمن استدعينا من أساتذة وخبراء توجيه وإرشاد، وفيمن بعثنا من بعوث إلى الخارج تكوين لقيادات علمية وعملية أسهمت فى هذا النهوض، ويبدو أن حياتنا الجامعية فى نشأتها فى أوائل هذا القرن لم تقصر فى هذا التبادل، وتابعناه طوال خمسين سنة ثم تلكأنا بعض الشىء، وأخشى ما أخشاه أن نظن أن حياتنا الجامعية المصرية تغنينا عن أن نتطلع إلى آفاق أخرى خارجية، وأسعدنى أن بعض جامعاتنا الناشئة أخيرًا أدركت هذه الحاجة، وسعت إلى سدها، فعقدت صلات مع بعض الجامعات الأوربية والأمريكية، واستعادت شيئًا من صور تبادل الأساتذة والعلماء، والأمر فى رأيى يتطلب سياسة مستقرة

تأخذ بها الجامعات المصرية جميعها، فتستضيف من العلماء والأعلام، وتبعث البعوث التى تعد مشعل المستقبل ومنار الهداية فيه.

وتحقيقًا لذلك لابد أن نعيد للغات الأجنبية اعتبارها فى مراحلنا التعليمية، ولقد أصبح عالمنا صغيرًا ومتشابكًا إلى درجة لا تكفى فيها اللغة الوطنية، والأساتذة والعلماء أعرف الناس بقيمة اللغة الأجنبية، وما تمدهم به من زاد متصل، ودعونا منذ قيام جامعة «فؤاد الأول» إلى العناية ببعض اللغات القديمة شرقية كانت أو غربية، وما أحوجنا إلى أن نستعيد هذه العناية، وأن نعد لها من يستطيعون الاضطلاع بها، وأصبحت اللغة الإنجليزية شبه لغة عالمية تمكن عارفها من أن يزور العالم شرقًا وغربًا، وأن يجد السبيل إلى الفهم والتفاهم.

وأخيرًا هناك أمر أشرت إليه من قبل، وهو أن المبعوث لا يراد منه فقط أن يجمع معلومات أو أن يقرأ كتبًا أو يكتب بحثًا ليعود بدرجة علمية وإنما يراد منه أيضًا أن يجنى خبرة، وأن يمارس تجربة فى حياة من يعيش معهم من الأجانب فى نظمهم.. فى سلوكهم فى إنتاجهم ويستخلص من ذلك كله ما يمكنه من أن يؤدى رسالته على وجهها فى وطنه الأصلى.

ويسوءنى أن العناية باللغة الأجنبية فى مدارسنا الأميرية فى تدهور متلاحق إلى حد أن أنشأت مدارس اللغات التى أشرنا إليها من قبل، وأعتقد أن أبناء القرن العشرين بل الصاعدين إلى القرن الحادى والعشرين أحوج ما يكون إلى لغة أجنبية تمكنهم من الوقوف على ما يجرى فى العالم الخارجى من فكر وإنتاج واختراع وابتكار، وطلاب كلياتنا الجامعية يحسون بفقرهم اللغوى ويكادون يعولون فقط على المترجمات المعاصرة أو على الكتب التقليدية القديمة ولا زاد لهم إلا من موارد غربية.

السوربون

لا أظننى فى حاجة أن أتحدث عن هذا المعهد صاحب التاريخ الطويل والمجيد، وأكتفى بأن أوضح بعض جوانب ربما خفيت على كثيرين، ولعل فى توضيحها ما يعود بنا إلى تقاليدنا الجامعية السليمة، والسوربون القديم كليتان من جامعة باريس فى مبنى واحد، هما : كلية الآداب، وكلية العلوم، ولا يفوتنى أن أشير إلى أن السوربون أنشئت محاكاة للجامعات الإسلامية القديمة وعلى رأسها الأزهر، وكان لها شأن فى تاريخ الفكر المدرسى طوال القرون الوسطى، وبخاصة فى القرن الثالث عشر، وقد غذاها ابن سينا وابن رشد بغذاء كان مددًا للبحث الفلسفى المسيحى على أيدى رجال أمثال القديس (توما الأكوينى) و(دونس اسكوت). وأقف عند كلية الآداب بخاصة فنلاحظ أن الدرس الجامعى فيها يقوم على محاضرات منتظمة يضطلع بها أساتذة أجلاء كل فى مجال اختصاصه، ولكل أستاذ من هؤلاء مؤلفاته وبحوثه المنشورة، والمعروفة للطلاب والدارسين، ولا شك أن فى هذه المؤلفات عونًا على متابعة درسه، والإفادة من علمه.

فليس ثمة محاضرات تلقى خاصة لمادة بعينها وتوزع بها مذكرات، وإلى جانب هذا، فى السوربون مكتبة مفتوحة للطلاب، ولا سبيل لبحث علمى دقيق دون الوقوف على مراجعه المختلفة، وأمر آخر لفت نظرى وهو أن الأستاذ (دولاكروا) عميد كلية الآداب وأستاذ علم النفس الأول لم يكتف بمحاضراته، بل كلف طلبته ببحوث يعدونها ويلقونها على زملائهم تحت

إشرافه. وهذا تقليد جامعي كان له أثره الكبير في نفسي، وقد حرصت أثناء قيامي بالتدريس في كلية آداب القاهرة على أن أطبقه. وهذه المحاضرات ملك لأصحابها، وعلى المستمعين أن يفيدوا منها ما وسعهم، و (دولاكروا) العميد لم تحل أعباء العمادة دون القيام بواجبه كأستاذ، يحاضر، ويستقبل تلاميذه لكي يعاونهم فيما هم في حاجة إليه، ومسجل الكلية هو المسئول عن شئونها الإدارية جميعها، وآسف أن الشئون الإدارية في جامعاتنا طغت على نشاطنا العلمي وجاوزت حدودها إلى مدى بعيد.

وامتحانات كلية الآداب في السوربون امتحانات يراد بها أن تبين مدى فهم الحقائق العلمية، والتمكن من أصولها ومراجعتها، لا يجدى فيها مجرد حفظ، ولا ينفع فيها قلم سيال، أو عبارات لا تتصل بصميم الموضوع. ومنهج البحث وطريقة معالجته يعتبران جزءًا رئيسيا في الحكم والتقدير، وكانت لي تجربة في عامي الدراسي الأول تؤيد هذا كل التأييد، فإني وقفت جهدي على دراسة مادة الاجتماع ورجعت ما استطعت - وفي حدود قدرتي اللغوية - إلى بعض المراجع، وحاولت أن أتقدم للامتحان، ولم تكن الفرنسية ملك قلمي، ولا أداة طيعة على لساني، ومع ذلك قدر لي أن أنجح؛ لأني كتبت في الموضوع.

تابعت الدرس في السوربون حتى نهايته، وحصلت على الليسانس بعد عامين أو يزيد، وهم يأخذون بنظام الشهادات لا بنظام السنوات، ومتى اكتمل عدد منها حصل على درجة الليسانس. وبعد هذا أصبح لي الحق في أن أتقدم لشهادة الدكتوراه، وقد قضيت في الإعداد لها زمنًا أطول مما قضيته للحصول على الليسانس، خصوصًا وقد قصدت الحصول على دكتوراه الدولة بدلاً من الاكتفاء بدكتوراه الجامعة، وتستلزم دكتوراه

الدولة تقديم بحثين كاملين، اتجهت فيهما نحو الفكر الإسلامى، فعالجت فى الرسالة الكبرى «تاريخ منطق أرسطو فى العالم العربى» ووقفت الرسالة الصغرى على «الفارابى ومنزلته فى المدرسة الفلسفية الإسلامية» وقد كلفنى هذا ما كلفنى، فاضطررت للسفر إلى انجلترا بحثًا عن بعض المخطوطات، وبخاصة مخطوطا «منطق كتاب الشفاء» لابن سينا، وكان فى هذه الرحلة ما أتاح لى الفرصة لأستمتع بذخائر المتحف البريطانى، وما أكثرها وهيأت لى هذه الرحلة أيضا أن أتزود بزاد أوفر من اللغة الإنجليزية، وقدر لى أيضا أن أزور ألمانيا وكان نصيبى منها (ميونيخ) ولها هى الأخرى صلتها الوثيقة بالفكر المدرسى، أما المكتبة الأهلية بباريس فكانت هدفى صباح مساء طوال عامين أو يزيد.

وكان من حظى أن أستاذًا جامعيا فرنسيا كبيرًا هو الذى أشرف على بحوثى وأعنى به الأستاذ «آندرية لالند» عرفته مصر، وكانت له أياد على المصريين فى القاهرة وباريس، وقد اتصلت به طوال ثلاث سنوات، فكان الأب الكريم، والمرشد الهادى، وما لقيته مرة إلا وأفدت من توجيهاته ودروسه النافعة، ويوم أن أكتملت دراساتى وتم نشرها، حان موعد تحديد يوم المناقشة، وكان لابد من هذا النشر قبل المناقشة، لأن ذلك تقليد قديم من تقاليد جامعة باريس، وهو يقضى بأن تهدى الجامعة مائة نسخة من كل كتاب يقدم للمناقشة، وما أحوجنا أن نفكر فى هذا تفكيرًا جديًا بالنسبة لدراساتنا الجامعية على اختلافها، لأن هذا النشر يضيف زادًا إلى المكتبة العربية، وإلى مكتبات جامعية غربية مما يضعه مبعوثونا من رسائل بلغات أجنبية، وللمبعوثين من المصريين ثمار من دراساتهم الجادة تعمر بها المكتبات الجامعية فى عواصم أوربا الكبرى، ولا أتحدث عن مناقشة رسالتى اللتين أشرت إليهما من قبل، فقد كانت جلسة علمية كلها جلال

وروعة ويكفى أن أشير إلى أنه قد اضطلع بهذه المناقشة خمسة من كبار الأساتذة الفرنسيين أكتفى بأن أشير إلى ثلاثة منهم هم الأستاذ (لالند) المشرف والأستاذ (بربيه) أستاذ تاريخ الفلسفة القديمة، والأستاذ (لويس ماسينيون) الذى أسهم فى تاريخ الفكر الصوفى الإسلامى إسهامًا كبيرًا. وكان ثلاثتهم ممن حاضروا فى القاهرة ودرسوا فيها. وقد زاملت الأستاذ (لالند) بعد عودتى من أوربا فى قسم الفلسفة بآداب القاهرة ولم يفتنى فى أية زيارة لباريس أن أتصل به، وأستمتع بمجلسه، وكان آخر لقاء لى معه قبل وفاته بعام واحد، وأذكر أنه - وقد جاوز التسعين - كان يسعد بالإشراف على حديقة بيته، ويحرص على أن يحفظ كل يوم قدرًا من الكلمات اللاتينية تمرينًا لذاكرته، واستخدامًا لها، قيادات فكرية نحمد الله على أنا اتصلنا بها وأخذنا عنها.

واستطعت أيضا أن أزور مكتبة البودليان بكمبريدج، وهى من أحفظ مكتبات إنجلترا لفلسفة القرون الوسطى المسيحية والإسلامية، ويكفى أن أشير إلى أن ترميمها منذ ثلاثين سنة أو يزيد قد كشف عن صورة للرئيس ابن سينا بين أفلاطون وأرسطو من أعلام الفكر اليونانى.

ولا يفوتنى أن أشير إلى أن باريس أصبحت اليوم لا تشتمل على سربون واحدة، بل أنشأت إلى جانبها اثنتى عشرة سربونا أخرى، لكى تخفف الضغط على المعهد القديم ولكى تواجه الحشد الكبير من شباب الدارسين والباحثين، وهذه فكرة تدعونا إلى التأمل فيما يتعلق بمنشآتنا الجامعية، ألا يكون من الخير أن نستحدث منها فروعًا فى البلد الواحد بدلاً من أن نؤسس جامعات متعددة، قد تتباين طرائقها، وتتعارض أهدافها ؟ وفى القاهرة الآن أربع جامعات، ولا أدرى ماذا سيكون المصير غدًا.

المكتبة الأهلية بباريس

المكتبة العامة خزانة الأدب والعلم والحكمة، ومورد الباحثين والدارسين. تحتفظ بتراث الماضى، وتحاول أن تضيف إليه ما تستطيع الحصول عليه من ثمار الحاضر، أخذت بها الحضارات القديمة على اختلافها، ويكفى أن أشير فى التاريخ القديم إلى مكتبة الإسكندرية التى جمعت قدرًا غير قليل من التراث اليونانى والرومانى والعبرى والسريانى، وتلتها فى القرون الوسطى مكتبات أخرى أخصها «بيت الحكمة» ببغداد الذى كان فى آن واحد خزانة كتب ومعهد درس وبحث، فقد تولى فيها «حنين بن إسحق» الترجمة من اليونانية أو السريانية إلى اللغة العربية، وكان لها شأنها فى نشأة البحث العلمى فى الإسلام، وعلى غرار بيت الحكمة قامت مكتبات مختلفة فى الشرق والغرب، ومن أقدمها «مكتبة الفاتيكان» فى روما و «مكتبة الأزهر» فى القاهرة، وفى التاريخ الحديث ازدادت العناية بجمع الكتب وحفظها، وأسست مكتبات كثيرة فى أوربا وأمريكا، وكان من حظى أن زرت منها عددًا غير قليل، فقضيت بعض الوقت فى مكتبة «المتحف البريطانى» بلندن، ومكتبة «البودليان» «بكمبريدج»، وأتيحت لى فرصة زيارة بعض المكتبات الأمريكية الكبرى وفى مقدمتها مكتبة جامعة «هارفرد» ومكتبة الكونجرس بواشنطن.

لكن واحدة من هذه لم تستوقفنى بقدر ما استوقفتنى «المكتبة الأهلية» بباريس، وهى لا شك من أهم المكتبات العالمية. لها تاريخ طويل يرجع إلى

العهد الملكى والإمبراطورى فتوفر لها ما جمعته خزائن الملوك الفرنسيين فى قصورهم، وانتهى بها المطاف إلى أن أصبح مقرها ذلك المبنى الهادئ الفسيح بباريس على مقربة من «اللوفر»، وتوفرت لها صالات اطلاع فسيحة، وقسمت نفائسها تقسيمًا فنيا مكتبيًّا كاملًا، ونصيبها من المخطوطات جِدُّ كبير، وبخاصة المخطوطات اللاتينية، وفهرستها دقيقة وشاملة، والخدمة فيها محكمة. وقد تردّدت عليها ثلاث سنوات كامل، وكانت دار العلم المحبب إلىَّ فيما بين عامى واحد وثلاثين وأربعة وثلاثين، ووجدت فيها كل ضالتى فيما أنا بصدده سواء كان باللغة الفرنسية أم بلغات أخرى حديثة كالإنجليزية والألمانية، فيها القديم والحديث معًا، وفيها الهدوء والسكون التام الذى يمكن القارئ المطلع من أن يؤدى رسالته على أكمل وجه، والاطلاع فيها ينسى صاحبه أن باريس مدينة الأضواء والحركة، والفن والمسرح، بالرغم من قربها من «الكوميدى فرانسيز». عرفت فيها زملاء باحثين ودارسين، بين شرقيين وغربيين.. مدنيين ودينيين، وكلهم جِد وعمل، وكم وددت أن أعود إليها من حين لآخر بعد أن انقضى درسى فى فرنسا، ولكن أعباء الحياة لم تمكنى من ذلك.

ويوم أن عدت إلى الوطن، حاولت أن أتتبع سير عمل المكتبات فى القاهرة، وفى معاهدنا العلمية الكبرى، وسرتنى مكتبة جامعة القاهرة - وكانت ناشئة - فى مقرها ونظمها، وحُبب إلىَّ أن أتردد عليها لا سيما وقد وجدت فيها بعض قدامى الخبيرين فى فن المكتبات.. ساعدت الأيام بينى وبينها زمنًا، ثم عدت إليها أخيرًا فوجدت أمورها انقلبت ظهرًا على عقب.. فضاقت المكتبة بما فيها ومن فيها.. وفقدت جو الهدوء الضرورى للبحث والدرس، وفاتها الترتيب والنظام الذى قامت عليه.

وليست مكتبتنا الكبرى - أو «دار الكتب» كما نسميه - أحسن حظًّا،

وهذا أمر ينبغى أن نتعهده وأن نعد له العدة الملائمة، وسبيل ذلك إعداد خزائن ملائمة لتراثنا العربى الذى لانزال نملك منه ثروة لا يقبل أن نفرط فيها، وكم من مخطوطات سارع إليها البلى، لأنها لم تتعهد التعهد الكافى، ولا حياة لمكتبة، ولا سبيل للاستفادة منها إلا إن توفرت لها فهرسة دقيقة كاملة، وقام على أمرها مختصون فى فن المكتبات، وملمون بالأصول والمراجع العلمية والأدبية والفلسفية، وقد حاولنا أن نعد بعض هؤلاء المتخصصين، وأنشأنا أقساما لتدريبهم، ولكنا لم نتابع ذلك متابعة صادقة، وفى كلية آداب القاهرة قسم نبنى عليه آمالا أرجو أن تخرج لنا شبابا معدًا إعدادًا تامًا للإسهام فى هذا المضمار.

ولا محل لأن نتحدث عن مكتبة عامة إلا إذا جمعت فيها المراجع التى تتلاءم مع حاجات قصادها، ثم رتبت ترتيبًا مكتبيًا دقيقًا، وتولى أمرها مختصون فى فن المكتبات.

حياة المبعوثين فى الخارج

حرصنا فى أوائل القرن الماضى على أن يكون على رأس كل بعثة علمية مشرف خاص، يرعاها، ويتعهد شئونها، وكان رفاعة الطهطاوى كما أشرنا من قبل هو المشرف الأول على بعثتنا الكبرى التى أوفدناها إلى فرنسا، وسرنا على ذلك زمنًا ثم توقفت البعوث ولم نعد إليها إلا فى أواخر القرن الماضى، ويظهر أنا آثرنا أن نترك للمبعوث حريته فى تدبير أموره والاضطلاع بمهمته، واكتفينا بأن ننشىء إدارات للبعثات فى العواصم الكبرى بأوروبا، وكان لمديرى هذه الإدارات صلة بالمبعوثين وإن لم تكن مباشرة، هذا إلا أنا استحدثنا فكرة إرسال بعوث فى سن مبكرة بعد الدراسة الثانوية، وإن صح هذا فى الدراسات العملية، فإنه لم يكن موفقا فى الدراسات النظرية، وصغار السن على كل حال أحوج من غيرهم إلى من يشرف عليهم ويعاونهم، ومن حسن الحظ أنا التزمنا أخيرًا بأن نقف بعوثنا على من أتموا دراستهم العالية، وقد وفق كثيرون من هؤلاء المبعوثين فى أداء واجبهم، وإن طال بهم الزمن أحيانًا، ومدت لهم سنة أو أكثر لإتمام دراستهم، ولا يراد بالبعثة أن تقف عند الدرس والقراءة، بل يقصد بها أيضا اتصال بالحياة الجديدة، ومحاولة فهمها، وتتبع عادات من يعيش معهم المبعوث، ونظام حياتهم فى أسرهم وخارجها.

فهى إلى حد ما تجربة شخصية أن أُحسنت طابت بثمارها، فليس معنى هذا أن يبعد المبعوث عن مواطنيه إن وجد إلى جانبه بعضًا منهم، ولكن

مما يؤسف له أنا نميل عادة إلى مصاحبة زملائنا من أبناء بلادنا أو البلاد المجاورة لنا، ونقصر فى تعرف العالم الجديد الذى نعيش فيه، كان من نتائج هذا أن عاد نفر من المبعوثين بشهادات علمية دون أن يحققوا تجربة عملية كان يمكن أن يستمدوا منها بعض الدروس النافعة، والأسرة الأجنبية ليست مفتوحة فى يسر غالبًا، ولكن إن وفق لها المبعوث أضافت إلى درسه وبحثه معلومات لا يستطيع الحصول عليها عن طريق الكتب والقراءة، ويجود عن طريقها لغته الأجنبية تجويدًا يعز أن يحصل عليه عن طريق سماع المحاضرات وقراءة الكتب، يراد بالبعثة العلمية أن تخلق روحًا، وتبعث نشاطًا جديدًا، وكان من حظنا أن ما حققناه من تجديد فى الفكر ونظم الحياة، إنما تم على أيدى مبعوثين استطاعوا أن يحيوا حياتهم كاملة فى البلاد الأجنبية، ومنهم من اختار زوجته من البلد الذى كان يقيم فيه، ومن بين هؤلاء الزوجات من أدى رسالة نافعة.

وقد عرف مبعوثونا كيف يلائمون بين قديمنا وجديد الغرب، دون إسراف أو تعصب، وربما غالى بعضهم فى نزعته ثم قضت عليه تقاليد وطنه بأن يقف الموقف السليم، ومن حسن حظى، أنى لم أسكن باريس إلا لبضعة أشهر دخلتها فى أوائل فبراير من عام تسع وعشرين وتسعمائة وألف، وقدر لى أن أسكن فى (بنسيون) تديره أسرة لبنانية. فضللت زمنًا بين اللهجة العربية ولهجات لبنان، واختلطت فرنسيتى بألفاظ شبه عربية، وكان لابد لى أن أبحث عن سكن آخر، ومن محاسن الصدف أنى وفقت لزميل وصديق قديم هو المرحوم الأستاذ محمد كامل الغمراوى امام السفارة المصرية حينذاك، عشنا معًا فى مدرسة القضاء زمنًا، ثم باعدت سنوات بيننا، والتقينا أخيرًا فى مدينة النور، وكان يسكن فندقا فى مكان هادئ، انضمت إليه، وعشنا معًا دون أن يعطل أحدنا الآخر، وأصدقاء الغمراوى

يعرفون أنه كان يؤثر الصمت، ولا يتكلم إلا لهدف وغاية، وفى شهر يونيو من العام نفسه، بدا لى أن أخرج إلى ضواحى باريس، واستأذنت زميلى الغمراوى فى ذلك فشجعنى عليه، ووفقت لأسرة فرنسية تقيم فى ضاحية (سيفر فيل دافريه) وقضيت معها أربع سنوات كاملة، وشاء الغمراوى أن ينضم إلى، ووقع اختياره على أسرة أخرى لم يكن موفقًا فيها قدر توفيقى، وفى الحق أن ربّة هذه الأسرة التى عشت فيها كانت أرملة طبيب انتقل إلى جوار ربه، وتركها تضطلع بعبئها وعبء بنت صغيرة، وكانت تسكن فى منزل ريفى محكم البناء، ويقع فى حديقة كبيرة فيها ثمار وأزهار، وبقدر ماكان صيفنا مزهرًا، كان شتاؤنا عابسًا، وكنت على مقربة من غابة كبيرة مجاورة هى غابة (سان كلو) وكنت أتردد عليها من حين لآخر، وزهدنى مقامى هذا فى الذهاب إلى باريس، اللهم إلّا لحاجة، ملحّة أو لمتابعة محاضرة، أو الرجوع إلى مكتبة، أو زيارة صديق، والمسافة بين «سيفر» وباريس قصيرة، يقطعها قطار كهربائى فى نحو خمسة عشرة دقيقة، ورحلاته متصلة لا تنقطع، أما الأسرة نفسها فقد علمتنى الشىء الكثير، أكسبتنى لهجة فرنسية صحيحة، وكانت ربتها تباهى بأنها من بلد (ديكارت)، وفى الحق أنها كانت ترعى نطقى بقدرما كانت ترعى طعامى وشرابى، بل وصحتى إذا ما ألمت بى وعكة ما ، ولاغرابة فى ذلك لأنها – كما قلت – كانت زوجة طبيب، وكانت تسعد دائمًا بأن تفيد من حولها بخبرتها الطبية، وليست خبرتها فى شئون المنزل بأقل من هذه الرعاية، فأطباقها ممتازة، وصنعتها متقنة، قد شهد بذلك أصدقائى ممن زاروني فى ضاحيتى القريبة، وكان من بينهم المرحوم (محمد عبد الخالق مدكور) الذى مر بباريس عام ثلاثين، ورغب فى أن يطمئن على مسكنى وإقامتى، وهذه السيدة الفاضلة كانت من أسرة كريمة، ولها علاقات بأسر فرنسية أخرى

حرصت على أن تعرفنى بهم، فشهدت حفلاتهم وأعيادهم، ووقفت على تقاليدهم وعاداتهم، وأذكر أن أحد شيوخ هذه الأسرة دعانا إلى عشاء فى ليلة عيد الميلاد، وقدم للمدعوين نبيذا من مخزنه الخاص، وقال إنه معتّق يرجع إلى سنة ١٩٠٠ إنه أكبر منى سنا وعلى هذا لا أجرؤ على أن أتذوقه !! وعدّ هذا تحية راقته كثيرًا.

كان من أفراد الأسرة طبيب أشعة آخر ممتاز - كان يعمل فى المستشفى الأمريكى بباريس، وارتبطنا بصلات وثيقة، زرته وزارنى، وعرفت بنيه الأربعة، وقدر لى أن أعود إلى باريس عام تسع وأربعين، ومعى زوجى وابنتى، وكانت الزوجة فى حاجة إلى علاج، فعرضت أمرها على الصديق القديم الدكتور (أندريه شيروه) الذى عاوننا معاونة صادقة، حجز لنا فندقًا قبل أن نصل، وارتبط بمواعيد مع الأطباء المختصين، واضطررنا لعملية جراحية، وهو الذى اختار الطبيب والمستشفى الملائمين لها، وسبق لى أن عرفت زوجى بربة الأسرة فى رحلة سابقة عام ستة وثلاثين، ذلك أن هذه السيدة اضطرت لأن تهجر بيتها فى سيفر، وأن تقيم فى نيس مع أبناء أختها الكبرى، وحرصت فى تلك الرحلة على أن أمر بها، وأن أزورها، وقد سبق لها إبّان إقامتى معها أن أعربت عن استعدادها، لأن تحضر إلى مصر إن دعوتها إلى ذلك على أن تكون أمى الثانية كما كانت تقول هى، وقد ذكّرت زوجى بهذا العرض حين رأتها، وكم أسفنا نحن الاثنان لأننا لم نوفق إلى ذلك. وفى هذه الصلة بتلك الأسر الفرنسية ما دفعنى إلى أن أقف ما استطعت على مدن فرنسا وأقسامها الكبرى، فزرت أول ما زرت جبال البرانس على الحدود بين فرنسا وأسبانيا، واستمتعت ببعض المياه المعدنية هناك التى تعالج الحنجرة والأنف، وفى زيارات متلاحقة زرت الجنوب غير مرة، وقضيت فى الألب الفرنسية فترة ممتعة من فصل الشتاء، وامتدت

رحلاتى إلى الشمال، فزرت منطقة الإلزاس، وانتهيت إلى حدودها مع ألمانيا، وختمت هذه الرحلات بزيارة (بريتانيا)، ولكل إقليم من هذه الأقاليم خصائصه الجغرافية والمناخية، ومناظره الطبيعية الممتعة - ولم تقف رحلاتى أثناء بعثتى عند فرنسا، بل جاوزتها إلى انجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وقد أفادنى هذا كثيرًا فى تفهم الحضارة الغربية، والوقوف على ما فيها من جوانب ينبغى أن نفيد منها، وما أدت إليه من أخطاء يجب أن نتحرج منها. تجربة شئت أن أقف عندها بعض الشىء راجيًا أن يكون فيها ما يوجه شباب المبعوثين، وما يحملهم على أن يعرفوا الحضارة الغربية على حقيقتها.

خاتمة

دروس

مرت بنا طوال هذا القرن تطورات متعاقبة ومتلاحقة، متنوعة ومتعددة، فمنها الحضارى والعمرانى، ومنها الاجتماعى والسياسى، ومنها الثقافى والعلمى، جاءت وليدة رغبتنا فى النهوض والتقدم، أو صدى لمحاكاة بلاد وأمم ناهضة أخرى، شئنا أن تجاربها وأحكمنا المجاراة، أو أخطأنا فوقعنا فى تقليد أعمى، نتابع النهوض والتقدم أحيانًا أو نتلكأ أحيانًا أخرى، وقد عايشت هذا التطور، وأسهمت فى بعض من تجاربه، وحاولت فى الصفحات السابقة أن أعرض لكثير من نماذجه، وفى هذه النماذج ما يملى علينا دروسًا إن كانت قد فاتتنا فى الماضى، فآمل ألا تفوتنا فى الحاضر والمستقبل.

١ – فوقفت عند «قرية أبو النمرس»، وليست إلا واحدة من قرى مصرية كثيرة، ازداد سكانها، واتسع عمرانها، وجاء فى الغالب محض الصدفة، وتحت ضغط الحاجة دون تخطيط أو تنسيق، ولو اتجهنا فى جد نحو «المجالس المحلية» فى القرية أو فى المدينة، وأخذنا أنفسنا بتخطيط جاد لأنقينا كثيرًا من بعثرة قرانا ومدننا، وإذا كان هذا قد فاتنا فى الماضى فما أجدرنا أن نأخذ أنفسنا به بدقةِ اليوم، وهناك وعى قروى يبعث على الأمل، ولكنه يحتاج إلى قيادة تؤمن بالنهوض، وتحرص على التوجيه والتخطيط، وقد تحدثنا عن «كوردون المدن» ولم نضعه موضع التنفيذ حتى الآن، وما أحوجنا أن نفعل.

وبقدر ما نأسف على المدن التى تكونت اعتباطًا، نسعد بالمدن الجديدة التى تؤسس بعد درس وتخطيط وتنسيق، وما أجدرنا أن نأخذ هذا فى جد وحزم، فلا نسمح بمخالفات أو مجاملات.

٢ - وقفت أيضا عند «كتّاب القرية» لأستملى منه درسين هامين،

أولهما: الصلة الروحية بين المعلم وتلميذه الصغير،

وثانيهما: تحديد عدد أبناء هذا الكتاب بحيث تشملهم رعاية سيدنا كاملة، وما أحوج رياض الأطفال والمدارس الابتدائية بل الإعدادية أيضا أن تأخذ نفسها بذلك، فيقوم على أمرها المعلم الأب والمعلمة الأم، ويحمل هذان ما يمكنهما من أداء رسالتهما على وجه كامل، ولم يبق محل للعودة إلى «كُتّاب القرية» وإن نادى بهذا من ينادى، ذلك لأن مواطن القرن العشرين، - والقرن الحادى والعشرين بالأولى - فى حاجة ماسة إلى ثقافة وتعليم أشمل وأدق، وأصبح «فك الخط» لا يكفى المواطن الصحيح فى شىء، وقد أخذنا بالتعليم الأساسى، وهو الذى يمكننا من أن نعد المواطن إعدادًا يستطيع أن يواجه به أعباء الحياة.

وأدعو إلى تحفيظ الناشئين قدرًا من القرآن فى مرحلة التعليم الأساسى، بشرط أن يوضّح هذا القدر، وأن يُقَرَّب إلى عقول الأطفال ما أمكن، أما حفظ القرآن كاملاً فله أقسام متخصصة، يجب أن تخضع لرقابة تامة، وأن يرسم لها منهج واضح.

٣ - وما يقال عن «الكُتّاب» يمكن أن يقال عن «المعاهد الدينية» بفارق هام، وهو أن هذه المعاهد جاءت فعلاً تلبية لرغبة فى النهوض والتقدم، وتطوير الدرس الأزهرى تطويرًا يتلاقى مع متطلبات القرن العشرين، وقد أصبحت هذه المعاهد قريبة كل القرب من المدارس

الابتدائية والإعدادية، وآن الأوان لأن يُنَشَّأ الطفل المصرى تنشئة متحدة فى المدرسة الأميرية أو المعهد الدينى، ولنسمها جميعًا مدارس أميرية أو معاهد دينية، المهم هو أن نخلص من بقية من بقايا الطائفية الثقافية. ونحن فى حاجة إلى درس دينى، وتربية روحية، وإجادة اللغة الوطنية فى المدرسة الأميرية بقدر حاجتنا إلى ذلك فى المعهد الدينى. ولا بأس من أن يفتح باب لغة أجنبية أمام هؤلاء الناشئين، وبذا يصبحون جميعًا أمة واحدة.

٤ – أخذنا بنظام «البعثات الدراسية» لكى نفتح أعيننا على الخارج، وقد أدت هذه البعثات إلى تكوين جيل من القادة والمصلحين، كان لهم شأنهم فى تطورنا ونهوضنا، والصلات العالمية تتوثق وتتأكد عامًا بعد عام، ومن الحمق أن نتحدث اليوم عن إغلاق النوافذ والأبواب المفتوحة للعلاقات الثقافية والحضارية، ولا يقول بهذا إلا من ضاق أفقه، وضعفت عزيمته، وكل ما نرجو أن تكون لبعثاتنا أهداف محددة، وأن يقوم الاختيار فيها على أساس سليم، وأن تحظى برعاية تتابع نشاطها وجهودها، وأخشى ما أخشاه أن تكون هذه الرعاية اليوم دون المستوى وفى العلاقات الثقافية ما يمكننا من تبادل لاكتساب خبرات ومعلومات جديدة ومن الخطأ أن يظن أن تعليمنا العالى والجامعى يغنينا عن السفر والرحلات؛ ذلك لأن الرحلة نفسها درس وكسب ما أحوجنا إليهما.

٥ – عقدت عن قصد فصلًا عن «المكتبة الأهلية بباريس»، وذلك لأنى أومن بأن البحث العلمى الدقيق لا يمكن أن يتحقق إلا إن وقفنا على مراجعه وأصوله المختلفة فى المكتبات الخاصة والعامة، ولابد لنا من أن نُعَوِّد طلاب العلم فى الجامعات أو المعاهد العالية على الرجوع إلى هذه المصادر، وأن نشرح لهم كيف يفيدون منها، وهذا أمر آسف أن أقول إننا نفتقده فى

المعاهد العالية على اختلافها، وتحول الدرس العالى والجامعى إلى صورة من صور الحفظ والتلقين التى أخذنا بها فى الدراسة الثانوية، وكم أود أن تحل كتب مؤلفة وبحوث متخصصة محل المذكرات الجامعية التى كثيرًا ما وضعت على عجل، ولم تنته إلى آراء ونظريات يمكن الاعتماد عليها.